الصحيفة
ASSAHIFA.COM
أكتوبر 2025
الإيداع القانوني :
2023PE0011 /17/022
ردمد : 7599 - 2820
مدير النشر : حمزة المتيوي
العدد 32 • الثمن **10 دراهم**

GLOVO.. العبودية الصفراء

«جيش» من الشباب يواجهون الموت في الشوارع لتحدي «خوارزميات» التطبيق الأصفر وكسب دراهم معدودة

14

أخنوش THE END

>>

تضارب للمصالح، أرقام مهولة للبطالة وإفلاس كبير الشركات، خدمات اجتماعية متهالكة، تضخم مُرعب، ومناصب لمن يقدم الولاء على حساب الكفاءة

الحقوق..
لا تحتاج لعقل أمني!

عكست المظاهرات الاحتجاجية التي قادها «جيل Z» في مختلف شوارع مدن المملكة، المصير الثقيل الذي وصلنا إليه في تدبير القطاعات الحيوية للدولة في مجالات الصحة، والتعليم، العدالة، والتشغيل.. وكلها قطاعات تدبيرها الفوضوي طيلة عقود جعلها مُحطمة، وغير نافعة، دفعت جيلا جديدا من الشباب الذين يشكلون 12 في المائة من ساكنة المملكة، ويمثلون مستقبلها للعقود المقبلة، للاحتجاج على الواقع المليء بالوجع ومصير مستقبلهم الغامض في ظل خدمات اجتماعية من صميم اختصاص الدولة ينخرها التدبير الفاسد، والمصالح الفئوية القاتلة.

وإن كان شباب «جيل z» رفع خلال احتجاجاته أسئلة اجتماعية، فإن الدولة قابلته بأجوبة أمنية، وهو خلل كبير في التدبير حيث يتحول العقل الأمني إلى لعب دور المتحكم في تدبير المشاكل الاجتماعية التي تتنامى بفعل فساد المجال السياسي، وغياب الحكامة، وربط المسؤولية بالمحاسبة كما جاء في دستور 2011.

رَفع شعارات إصلاح منظومة الصحة، والتعليم، وتوفير فرص الشغل، ومحاربة الفساد، لم تكن يوما مطالب مُتطرفة لتقابل بالتدخل الأمني العنيف تجاه شباب يحلم بحاضر مَقبول، ومُستقبل أفضل في وطن يحتضن الجميع، ويوفر لكل أبنائه الكرامة والعدالة الاجتماعية.

إن كَان من يستحق أن يحاسب على ما وصلت إليه الأوضاع الاجتماعية في الكثير من القطاعات، فهي مؤسسات الدولة التي لم تقم بدورها في تفعيل الرقابة، والمحاسبة، وتخليق الحياة العامة، وتركت الكثير من الفاسدين السياسيين والتيكنوقراطيين ينخرون مستقبل البلاد والعباد دون متابعة، أو محاسبة، حتى أصبح الواقع لا يطاق كما هو الحال في المجال الصحي، وفي التشغيل، وقطاع التعليم الذي ينخره الفساد والتدبير المُتهرل، وتجريب الوصفات في أجيال هذا الوطن، تبين فشلها على مدى عقود طويلة.

> **إن كان شباب «جيل z» رفع خلال احتجاجاته أسئلة اجتماعية، فإن الدولة قابلته بأجوبة أمنية، وهو خلل كبير في التدبير حيث يتحول العقل الأمني إلى لعب دور المتحكم في تدبير المشاكل الاجتماعية التي تتنامى بفعل فساد المجال السياسي، وغياب الحكامة، وربط المسؤولية بالمحاسبة كما جاء في دستور 2011.**

فتحت الصحافة المغربية العديد من ملفات الفساد السياسي وتضارب المصالح التي مسّت في العمق ربط المسؤولية بالمحاسبة، وتراكمت الملفات المنشورة المعززة بوثائق ودلائل كافية لمتابعة المسؤولين السياسيين في الحكومة والمؤسسات العمومية، غير أن القضاء الجالس ومؤسسات الحكامة لم تبادر إلى متابعة هذه الملفات التي كان فتحها، ومتابعة المعنيين بها، كفيلا بضخ الكثير من الثقة في مؤسسات الدولة، وبترسيخ سمو القانون على جميع المغاربة دون تمييز، غير أن الحاصل هو التعامل بانتقائية مع الكثير الملفات، وهو ما أحدث تراكما سلبيا أصبح عالة على استقرار البلاد.

يكفي أن نستعيد حجم الفساد الذي عرفه ملف توزيع المحروقات في المغرب، والذي تورطت فيه 9 شركات من بينها شركة رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، حينما نهبت ملايير السنتيمات من جيوب المغاربة خارج كل القوانين، وأنهكت القدرة الشرائية للمغاربة، وساهمت في ارتفاع التضخم إلى مستويات غير مسبوقة، بحكم ارتباط المحروقات بجميع مناحي الحياة، ومع ذلك طُلب من هذه الشركات التي «سرقت أموال المغاربة» دفع تسوية قدرها 184 مليار سنتيم، عوض متابعتها بغرامات توازي على الأقل المبالغ المنهوبة التي تُقدّر بزهاء 60 مليار درهم (600 مليار سنتيم) حتى نهاية 2023.

رئيس الحكومة نفسه متورط في تضارب للمصالح بشكل صارخ في صفقة شركاته مع المكتب الوطني للكهرباء، وفي صفقة محطة تحلية مياه البحر الخاصة بجهة الدار البيضاء سطات بأزيد من مليار دولار، وفي عدم احترام شركته (Sud Partners) للعقار، لتصاميم التعمير بمنتج «تاغازوت» بأكادير حيث أمر وزير الداخلية بعد اطلاع الملك محمد السادس على اختلالات المشروع بهدم (جزئي) لـ 24 فيلا تابعة للشركة بمنتج «تاغازوت باي» لمخالفتها قانون التعمير والتصميم الأولي.

وكلها ملفات من بين أخرى تضرب في العمق استقرار البلاد، والثقة في مؤسساتها، وتعزز الشعارات التي رفعها شباب في مقتبل العمر خرج للشارع من أجل الدفاع عن حقه، وفي الصراخ من أجل رفض سرقة مستقبله.

خالد البـرحلي

UNE PRÉSENCE FORTE EN PRINT & EN DIGITAL

#assahifa_english
ASSAHIFA
#assahifa
www.assahifa.com
ANDROID APP ON Google Play
Download on the App Store
الصحيفة ASSAHIFA.COM

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

المديـر العـام
خالد البرحلي

الشريك المؤسس
محمد حكمون

مدير النشر
حمزة المتيوي

مديرة التسويق والعلاقات العامة
أمال المتوكل

إدارة التحرير
محمد سعيد أرباط
خولة اجيعفري
أمال الصبهاني

متعاونون
عمر الشرايبي
المهدي هنان
عبد الغفور ضرار

للإعلان في الصحيفة
Ads@assahifa.com
+212 (0) 6 61 45 39 86

للتواصل مع الإدارة
contact@assahifa.com

المقر الرئيسي للمجموعة
شارع النخيل، حي الرياض، الرباط

الطبـع : ماروك سوار

توزيـع : سوشبريس

هل انتهى عزيز أخنوش سياسيا؟

تضارب للمصالح، أرقام مهولة للبطالة وإفلاس كبير الشركات، خدمات اجتماعية متهالكة، تضخم مُرعب، ومناصب لمن يقدم الولاء على حساب الكفاءة

منذ زمن حراك 2011، لم يُشاهد المغاربة صورًا لاحتجاجات متزامنة في العديد من المدن الكبرى، يقودها شباب في مقتبل العمر يرفعون مطالب اجتماعية، ويكون مصير الكثير منهم التوقيف والاقتياد نحو سيارات الشرطة والقوات المساعدة، ومع ذلك، فإن ما حدث يومي 27 و28 شتنبر 2025 لم يكن مفاجئا بالنسبة لجل من يتابعون الشأن الوطني، الذين كانوا على يقين بأن التوجه الذي تسير فيه حكومة عزيز أخنوش منذ 4 سنوات، لم يُفلح إلا في صبّ الزيت على النار.

الاحتجاجات في زمن أخنوش ليست أمرا غريبا، وخلفها دائما تقف مطالب اجتماعية بالأساس، الفرق الجوهري بينها وبين النسخة الجديدة منها هي أنها في السابق كانت فئوية، أما اليوم فتحولت إلى مطالب شاملة يرفعها الآلاف من شباب «جيل زِد»، في ما قد يكون أول تجربة له خارج العالم الافتراضي، لكن المفارقة أن المطالب نفسها رفعها سابقوهم المنتمون لـ«جيل الألفية» قبل أكثر من 14 عاما وتلقوا وعودا بتنفيذها دون أن يتحقق منها إلاّ القليل لتنفجر في عُمر حكومة أخنوش التي رفعت شعار «الدولة الاجتماعية».

هذه الاحتجاجات، على الرغم من أنها في مجملها لم تخرج عن المربع المحدد لها سلفا، والمتمثل في المطالب المرتبطة بالصحة والتعليم والتشغيل، ورغم أن أعلى سقف وصلت له شعاراتها هو المطالبة بـ«إسقاط الفساد»، إلا أن التعامل معها كان بعقل أمني صِرف، فكانت المفارقة التي غزت صورها منصات التواصل الاجتماعي: متظاهرون شباب هم جزء كبير من المجتمع المغربي، يُطالبون بحقوق دستورية، في قبضة عناصر أمن أغلبهم أيضا شباب، وهم بدورهم جزء أصيل من المجتمع المغربي، ويُفترض أنهم متضررون كذلك من «اعتزال» الحكومة عن أداء أدوارها الاجتماعية.

الجهة التي قررت هذا النوع من التعامل مع احتجاجات «جيل زِد» قررت أن تظل مجهولة، وحتى التوضيحات التي نشرتها وكالة المغرب العربي للأنباء، الرسمية، جاءت على لسان «خبير أمني» غير معلوم، لكن الثابت أن الحكومة هي التي تتحمل مسؤوليتها الدستورية والسياسية والأخلاقية في نهاية المطاف، ما دام للمدير العام للأمن الوطني رئيس، ولوزير الداخلية أيضا رئيس، يُفترض أن دستور 2011 خول له صلاحيات لم تُخول لغيره.

الصحيفة - إسماعيل بويعقوبي

في النهاية النتيجة واحدة، وهي أن المغرب، الذي أنفق، ويُنفق، وسيُنفق، الملايير من أجل بناء قوته الناعمة، أصبح يعيش، في مُخيلة الآخرين خارج حدوده، «احتجاجات عارمة تُواجه بالقمع»، لأن طرفا ما يحسب نفسه «صارما» قرر جر شبان وشابات إلى «السطافيط» من أمام الميكروفونات وعدسات الكاميرات، فقط لأنهم طالبوا بحقهم في المستشفيات والمدارس العمومية وفرص الشغل، وفقط لأنهم انتقدوا رئيس حكومتهم الذي لا زال مفهوم «العدالة الاجتماعية» بالنسبة له مجرد تنظير لا محل له من الإعراب في حياتهم اليومية.

لكن، عمليا، لم تنطلق هذه الاحتجاجات لا في شوارع الرباط ولا الدار البيضاء ولا طنجة ولا مراكش، بل كانت شرارتها الأولى قبل أشهر في قرية «آيت بوكماز» النائية بجهة بني ملال - خنيفرة، إحدى أكثر الجهات التي يتراءى فيها «المغرب العميق»، حيث «سرعة» التنمية هادئة جدا، حينها تحرك المحتجون في مسيرة سلمية نحو «المركز» حاملين مطالب يفترض أنها بديهية، مثل الربط الطرقي والمستشفى وشبكة الهاتف والانترنت.

> **لم تنطلق هذه الاحتجاجات لا في شوارع الرباط ولا الدار البيضاء ولا طنجة ولا مراكش، بل كانت شرارتها الأولى قبل أشهر في قرية «آيت بوكماز» النائية بجهة بني ملال – خنيفرة، إحدى أكثر الجهات التي يتراءى فيها «المغرب العميق»، حيث «سرعة» التنمية هادئة جدا، حينها تحرك المحتجون في مسيرة سلمية نحو «المركز» حاملين مطالب يفترض أنها بديهية، مثل الربط الطرقي والمستشفى وشبكة الهاتف والانترنت.**

كل ذلك، كان يمر أمام أعين أخنوش، دون أن يلقى منه أي تجاوب عملي، فأمام البرلمان، أو وسط أتباعه في المهرجانات الحزبية، دخل في حالة «إنكار» مستمرة امتدت طيلة ما مضى من الزمن الحكومي، مُفضلا إلقاء اللائمة على التجارب السابقة، أو الحديث عن «إنجازات وأرقام» اعتاد بنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط وغيرهما من المؤسسات العمومية على الإتيان بنقيضها، ثم صار يحترف «شيطنة» أي حراك اجتماعي، مثلما حدث مع احتجاجات آيت بوكماز نفسها.

وحتى عندما وصل الغضب إلى مدينة أكادير، التي يرأس مجلسها الجماعي، مُباشرة بعد عودته من عطلته الصيفية الباذخة في جزيرة سردينيا الإيطالية، فضل أخنوش البقاء في مكتب رئاسة الحكومة بالرباط، وبعث وزير الصحة المنتمي إلى حزبه والقادم من مشاريعه العائلية، أمين التهراوي إلى المستشفى الجهوي الحسن الثاني، حيث انتهت أعمار مرضى ونساء حوامل بشكل غريب ودون مساءلة جنائية، لعله ينجح في إعطاء المحتجين الغاضبين حقنة مهدئة، عن طريق إعفاء مديرية جهوية، كان الذي أتى بها إلى منصبها أساسًا، هو الولاء الحزبي.

وهكذا، تحوَّل عزيز أخنوش، رجلُ الأعمال الثري جدا، المقتنع، بشكل يدعو للاستغراب، بأن السياسة لا تُمارس لا في البرلمان وفي المجالس الجماعية، كما صرح بذلك صوتا وصورة، (تحول) من شخص مسؤول عن تجويد حياة المغاربة، إلى أكبر مصدر لتهديد «السلم الاجتماعي»، ورغم أن انتخابات 2021 مهدت له طريقا لم تُتح لغيره، بتصدر المشهد السياسي في الاستحقاقات البرلمانية والجماعية والجهوية، وبأغلبية مريحة نابعة من تحالف سهل مع حزبين آخرين فقط، إلا أنه أغرق عجلات البلاد في الوحل سريعا.

مسلسل من الأزمات في 4 سنوات

بعد مرور أربع سنوات على تولي عزيز أخنوش رئاسة الحكومة المغربية عقب انتخابات 2021، باتت ملامح الحصيلة الحكومية أكثر وضوحا من خلال ما عكسته المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فقد جاءت هذه التجربة محمّلة ببرنامج انتخابي وُصف حينها بالطموح، ارتكز على شعار «نساهل احسن» ووعد بخلق مليون منصب شغل صافٍ، وتعميم التغطية الصحية، وإصلاح منظومتي التعليم والصحة باعتبارهما ركيزتين أساسيتين في بناء الدولة الاجتماعية.

تلك الوعود رسمت صورة حالمة لدى قطاعات واسعة من المواطنين، غير أن ما تلاها من ممارسات وتطورات أفرز واقعا مغايرا، سرعان ما أظهر هشاشة الرهانات الحكومية وصعوبة تنزيلها على أرض الواقع.

ففي سوق الشغل، الذي عُوّل عليه ليكون القاطرة الأساسية للبرنامج الحكومي، لم تتحقق الوعود المعلنة بخلق فرص عمل واسعة، بل على العكس، سجّل الاقتصاد الوطني خسائر متتالية غير مسبوقة في زمن حكومةٍ رفعت شعار التشغيل، حيث فقد المغرب ما يقارب 157 ألف منصب شغل سنة 2023، تلتها خسارة 90 ألف منصب إضافي سنة 2024، وفق معطيات المندوبية السامية للتخطيط.

هذه الأرقام لم تكن مجرد إحصاءات تقنية، بل جسدت واقعا ضاغطا على مئات الآلاف من الأسر، لتنعكس مباشرة على نسب البطالة، إذ حسب المندوبية السامية للتخطيط دائما، فإن معدل البطالة في المغرب ارتفع إلى 13,3 في المائة في 2024 مقارنة بـ 13 في المائة في سنة 2023، وهي نسبة مهولة تعكس عجز السياسات العمومية عن توفير أبسط مقومات الإدماج الاقتصادي لفئة تشكل العمود الفقري لأي تنمية مستقبلية.

تزامنا مع هذا النزيف في سوق الشغل، اجتاحت البلاد موجة تضخم واسعة، عصفت بالقدرة الشرائية للمواطنين، فقد ارتفعت أسعار المواد الأساسية بشكل متواتر، لتصبح كلفة المعيشة عبئا ثقيلا على الأسر المغربية، خصوصا الفئات الوسطى والفقيرة.

وقد حاولت حكومة عزيز أخنوش ربط جزء من هذه الأزمة بتداعيات جائحة كورونا، غير أن ما جعل الوضع أكثر حدة هو استمرار ارتفاع الأسعار داخليا، دون تدخلات فعالة أو سياسات ناجعة لاحتواء الانعكاسات الاجتماعية، لتجد الأسر نفسها في مواجهة يومية مع تكاليف متصاعدة، في حين ظل خطاب الحكومة يراوح بين التبرير والتقليل من حجم الأزمة.

هذا الوضع الاقتصادي الهش انعكس بشكل مباشر على النسيج المقاولاتي، إذ كشفت دراسة صادرة عن مكتب «إنفوريسك» أن سنة 2022 وحدها سجلت إفلاس 12 ألفا و397 مقاولة في المغرب، بزيادة بلغت 17,4 في المائة مقارنة بعام 2021، ولأن الخطورة لا تكمن فقط في الأرقام المطلقة بل في طبيعة هذه المقاولات، فقد تبين أن 99,2 في المائة منها كانت صغيرة جدا، بينما لم تتجاوز نسبة المقاولات الصغرى والمتوسطة 0,7 في المائة.

واللافت أن هذه الفئة تمثل العمود الفقري للنسيج الاقتصادي الوطني، ما جعل آثار الانهيار تتسرب بسرعة إلى دينامية الاستثمار وتُضعف قدرة الاقتصاد على خلق فرص الشغل، وهكذا، وبينما كانت الحكومة تراهن على أن يُصبح الاستثمار الخاص قاطرة للتشغيل والتنمية، تحول هذا القطاع إلى مجال ينزف تحت وطأة الإفلاسات المتتالية، في ظل مناخ اقتصادي يزداد نفورا من المبادرة ويعمق أزمة الثقة.

وفي القطاعات الاجتماعية، برز التعليم كأحد أكثر المجالات التي فجّرت أزمات متلاحقة، حيث عاش هذا القطاع، ولا يزال، على وقع إضرابات واحتجاجات طويلة، انعكست بشكل مباشر على السير العادي للدراسة، وأدت إلى فقدان آلاف التلاميذ لحقهم في التمدرس خلال الموسم الدراسي 2023 - 2024، والبداية كانت مع الإضراب الواسع الذي خاضته الشغيلة التعليمية ابتداء من 5 أكتوبر 2023، احتجاجا على «النظام الأساسي الجديد» الذي أقَرّته الحكومة.

المحتجون، وفي مقدمتهم أساتذة «التنسيقيات»، اعتبروا أن هذا النظام يفرض أعباء إضافية دون أن ينتج عنه أي تحسن ملموس في أوضاعهم المادية والمهنية، ومع امتداد الإضراب لأسابيع طويلة، ترافق مع احتجاجات حاشدة في مختلف المدن، لجأت الحكومة في البداية إلى إجراءات عقابية، أبرزها الاقتطاع من الأجور، غير أن هذه الخطوة صبت الزيت على النار، إذ زادت من تأجيج الوضع وأدت إلى شلل شبه تام في المدارس العمومية، وحولت قاعات التدريس إلى فضاءات فارغة، في مشهد يعكس انكسار رهان الدولة على إصلاح التعليم.

أمام هذا الوضع غير المسبوق الذي هدد مصير ملايين التلاميذ، تصاعدت التحذيرات من شبح «سنة بيضاء»، عندها، دخلت الحكومة في مفاوضات مكثفة مع النقابات التعليمية انتهت إلى تعديل بعض بنود النظام الأساسي المثير للجدل، كما اضطرت وزارة التربية الوطنية إلى اتخاذ تدابير استثنائية غير مألوفة، منها تمديد السنة الدراسية، وتكييف المقررات، وتعديل مواعيد الامتحانات، وهي إجراءات لم تكن إصلاحية بقدر ما كانت محاولة «إسعافية» لتجاوز التداعيات الثقيلة لهدر الزمن المدرسي.

الأزمة لم تتوقف عند حدود التعليم المدرسي، فقد بلغت ذروتها في كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، وتحولت إلى سنة بيضاء بعد أزمة ممتدة لأكثر من ثمانية أشهر، انطلقت شرارتها في 16 دجنبر 2023، حين رفض الطلبة قرار الحكومة تقليص مدة التكوين الطبي من سبع سنوات إلى ست، دون ضمانات واضحة للحفاظ على جودة التعليم الطبي أو تحديد معالم السنة السادسة المخصصة للتدريب العملي، وهكذا، وجد المغرب نفسه أمام أزمة مركبة، جيل من الأطباء في مهب المجهول، ومستقبل التكوين الطبي برمته موضوع شكوك عميقة.

وقد ظل قطاع الصحة، أحد أبرز الملفات الساخنة في النقاش العمومي زمن تدبير حكومة أخنوش، بعد أن تفجرت أزمة مستشفى الحسن الثاني بأكادير كعنوان صارخ لهشاشة المنظومة الصحية، وهي الصرخة التي تسبب فيها وفيات مأساوية لأمهات وحديثي الولادة داخل المستشفى المذكور، إذ سرعان ما ترددت أصداؤها في مدن أخرى، ليتضح بالملموس أن مشكلة المستشفيات العمومية عامة، وأن المواطنين الذين يدفعون ثمنها كُثر.

فقد اندلعت احتجاجات مماثلة في مستشفيات كبرى مثل مراكش والصويرة، حيث خرج المواطنون للتنديد بنفس المشاكل، من نقص حاد في الأطباء والممرضين، وغياب للتجهيزات الطبية، واكتظاظ يفوق الطاقة الاستيعابية، إلى جانب سوء المعاملة والزيونية والمحسوبية، حيث أكد الامتداد السريع لهذه الاحتجاجات أن مأساة أكادير، التي يرأس أخنوش نفسه مجلسها الجماعي، لم تكن استثناءً، بل مجرد عارض لأزمة أعمق ومتجذرة في شرايين المنظومة الصحية في عهد هذه الحكومة.

وإلى جانب هذه الأزمات، برزت ملفات أخرى فجّرت نقاشات حادة لدى الرأي العام الوطني، فقد عاد ملف أسعار المحروقات بقوة بعد أن فرض مجلس المنافسة غرامات مالية «تصالحية» بلغت 1,84 مليار درهم على 9 شركات كبرى، بينها شركة «أفريقيا» المملوكة لرئيس الحكومة نفسه، بسبب ممارسات مخالفة لقواعد المنافسة، مرتبطة أساسا بالاحتكار والتحكم في الأسعار، ما مثل إدانة صريحة ورسمية بـ«التلاعب» في قطاع الطاقة الحيوي بالمغرب.

> **برزت ملفات أخرى فجّرت نقاشات حادة لدى الرأي العام الوطني، فقد عاد ملف أسعار المحروقات بقوة بعد أن فرض مجلس المنافسة غرامات مالية «تصالحية» بلغت 1,84 مليار درهم على 9 شركات كبرى، بينها شركة «أفريقيا» المملوكة لرئيس الحكومة نفسه، بسبب ممارسات مخالفة لقواعد المنافسة، مرتبطة أساسا بالاحتكار والتحكم في الأسعار، ما مثل إدانة صريحة ورسمية بـ«التلاعب» في قطاع الطاقة الحيوي بالمغرب.**

والتحكم في الأسعار، ما مثل إدانة صريحة ورسمية بـ«التلاعب» في قطاع الطاقة الحيوي بالمغرب.

كما أثار موضوع استيراد الأغنام، المعروف إعلاميا بملف «الفراقشية»، جدلا واسعا عقب الكشف عن استفادة شخصيات نافذة من صفقات مدعومة، وهو الوضع الذي طرح أسئلة ثقيلة حول معايير الشفافية وتكافؤ الفرص في تدبير ملفات استراتيجية، وفي سياق متصل برز مشروع «تاغازوت باي» السياحي، الذي توقّف إثر تدخل ملكي مباشر لإيقاف خروقات عمرانية وهدم بنايات غير مطابقة بينها مشروع رئيس الحكومة، في إشارة واضحة إلى أن مصالح لوبيات اقتصادية كانت تُدار بمعزل عن الضوابط، إلى أن تدخل أعلى سلطة في البلاد لإعادة الأمور إلى نصابها.

على المستوى السياسي، رافق التجربة الحكومية نقاش متصاعد حول منسوب الثقة بين المواطن والمؤسسات. وقد جاء خطاب العرش في أواخر يوليوز 2025 ليُشخص الواقع بصراحة حين تحدث عن وجود «مغرب يسير بسرعتين»، وهو تعبير كان بمثابة انتقاد صريح لوجود فجوة عميقة بين مغرب يتقدم وينمو ويستفيد من المشاريع الكبرى، ومغرب آخر مُهمش يعاني من نقص الخدمات الأساسية.

هذا التباين الصارخ لم يعد مجرد تفاوت اقتصادي واجتماعي، بل تحول إلى أزمة ثقة حقيقية، فجزء كبير من المواطنين بات يشعر بأن السياسات العمومية لا تلامس واقعه اليومي، وهو ما غذى الإحساس بالإقصاء وأضعف مصداقية الوعود الحكومية ببناء «الدولة الاجتماعية»، وقد جسدت مسيرة الأقدام التي نظمتها ساكنة «آيت بوكماز» وغيرها من ساكنة المناطق النائية، هذا الشعور بالخذلان، لتكون رمزا لمناطق المغرب العميق، التي لا تزال تعيش خارج رادار التنمية، قبل أن تنطلق احتجاجات «جيل زد»، في شوارع الرباط والدار والبيضاء وطنجة... رافعة شعارات تطالب بالحق في الصحة والتعليم والتشغيل والعدالة الاجتماعية.

وفيما يتعلق بالتحول الرقمي وإصلاح الإدارة، وهما ورشان أساسيان في البرنامج الحكومي، فقد عرف المغرب في عهد حكومة أخنوش فشلا ذريعا في مجال الأمن السيبراني، إذ لم يقتصر الأمر على ضعف الخدمات الإدارية الرقمية وتدهورها، بل تعداه إلى حوادث متكررة لاختراق أنظمة معلوماتية حساسة تابعة لمؤسسات استراتيجية، نجمت عنها تسريبات بالجملة لمعطيات ملايين المغاربة، هذه الاختراقات كشفت هشاشة البنية التحتية الرقمية، وأثارت قلقا عميقاً حول قدرة الحكومة على حماية نفسها مواطنيها.

وهكذا، تحوّل ملف الرقمنة من رافعة للتحديث إلى نقطة ضعف هيكلية، ومع تفاقم القلق الشعبي، تدخل الملك بشكل مباشر لإعادة ترتيب البيت من الداخل، حيث جرى تعيين مدير جديد ينتمي إلى الجيش، على رأس مديرية نظم المعلومات، في خطوة فُسرت على نطاق واسع بأنها مؤشر على عجز الجهاز الحكومي عن تدبير ملف سيادي بهذا الحجم، وأن ضمان الأمن السيبراني لم يعد خيارا بل شرطا لازما لحماية السيادة الوطنية في العصر الرقمي.

وفي سياق آخر، جاء قرار سحب الإشراف على تنظيم الانتخابات من رئاسة الحكومة وإعادته إلى وزارة الداخلية ليشكل حدثا سياسيا بارزا، إذ فُهمت هذه الخطوة كرسالة قوية لضمان حياد الإدارة في الاستحقاقات المقبلة وتحصين العملية الانتخابية من أي تأثير سياسي محتمل، خاصة وأن رئيس الحكومة طرف سياسي في المنافسة.

هذا الخيار أوضح أن وزارة الداخلية تمثل، بالنسبة للقصر الملكي، جهازا إداريا أكثر حيادا واستمرارية، ويُفهم منه أن الهدف من القرار إرسالُ إشارات طمأنة واضحة للفاعلين السياسيين والمواطنين على حد سواء بأن الدولة حريصة على نزاهة وشفافية الانتخابات المقبلة، لكن في المقابل، يعكس هذا الإجراء حجم التآكل الذي أصاب منسوب الثقة بين المواطن والحكومة، إلى درجة استدعت إعادة توزيع الأدوار لضمان الحد الأدنى من الاطمئنان إلى العملية السياسية.

> **على المستوى السياسي، رافق التجربة الحكومية نقاش متصاعد حول منسوب الثقة بين المواطن والمؤسسات، وقد جاء خطاب العرش في أواخر يوليوز 2025 ليُشخص الواقع بصراحة حين تحدث عن وجود «مغرب يسير بسرعتين»، وهو تعبير كان بمثابة انتقاد صريح لوجود فجوة عميقة بين مغرب يتقدم وينمو ويستفيد من المشاريع الكبرى، ومغرب آخر مُهمش يعاني من نقص الخدمات الأساسية.**

تضارب المصالح.. شعار المرحلة

من أبرز القضايا التي أثارت الجدل خلال السنوات الأخيرة مسألة تضارب المصالح، وهي وضعية يلتقي فيها القرار السياسي والإداري للمسؤول العمومي مع المصلحة الاقتصادية الخاصة، فينعكس ذلك على ثقة المواطنين في نزاهة المؤسسات وشفافية تدبيرها، وقد برز هذا النقاش بشكل متصاعد مع تولي عزيز أخنوش، رجل الأعمال ومالك مجموعة «أكوا هولدينغ»، منصب رئيس الحكومة منذ 2021، وهو الجمع الذي أثار علامات استفهام حول حدود التداخل بين المال والسلطة.

فقبل ذلك، في فبراير من سنة 2020 وجد مشروع «تغازوت باي» السياحي نفسه في قلب غضبة ملكية أدت إلى هدم 52 من بناياته الفخمة بشكل جزئي أو كلي بالنظر لمخالفته قوانين التعمير، على الرغم من كونه جزءا مخطط «المغرب الأزرق» الحكومي الذي أشرفت عليه وزارة السياحة آنذاك والذي يهدف إلى تشجيع السياح المغاربة على ارتياد الفضاءات الساحلية.

وتبين أن هذا المشروع الذي رُصد له مبلغ 400 مليون درهم، يساهم فيه صندوق الإيداع والتدبير بـ45 في المائة ومجموعة «سود بارتنرز» المملوكة لأخنوش - كان وقتها وزيرا للفلاحة والصيد البحري - بـ25 في المائة، وهي النسبة نفسها التي تعود للصندوق المغربي للسياحة، فيما تملك الشركة المغربية للهندسة السياحية نسبة 5 في المائة منه، الأمر الذي دفع الجمعية المغربية لحماية المال العام إلى

توجيه شكاية في الموضوع للوكيل العام للملك لدى الاستئنافية أكادير، نظرا لوجود شبهات «تبديد أموال عمومية وخرق قانون التعمير واستغلال النفوذ».

ولم يقتصر الأمر على هذا المشروع، بل امتد إلى الغاز الطبيعي الذي يُعول عليه المغرب كخيار استراتيجي في مرحلة ما بعد الطاقات الأحفورية، ففي يوليوز من سنة 2021، أشهراً قليلة قبل تولي عزيز أخنوش رئاسة الحكومة، دخلت «أفريقيا غاز» في شراكة مع الشركة البريطانية «ساوند إنيرجي» المطورة لحقل الغاز الطبيعي بتندرارة في الجهة الشرقية، وهذه الصفقة التي بلغت قيمتها 2,8 ملايين دولار جعلت «أفريقيا غاز» المستفيد الرئيس من الغاز المسال المستخرج من الحقل بعقد يمتد لعشر سنوات، بحد أدنى يبلغ 100 مليون متر مكعب سنوياً، مع حق التوزيع الحصري داخل السوق المغربي.

اسم أخنوش ارتبط أيضا بعدة قطاعات حيوية ذات صلة مباشرة بالحاجيات اليومية للمغاربة، إذ تمكنت شركاته من الفوز بصفقات كبرى في مجالات المياه والطاقة المتجددة والمحروقات والغاز الطبيعي، حيث كان لافتا أن تحالفا تقوده شركات تابعة له فاز بصفقة إنشاء وتشغيل محطة تحلية المياه بالدار البيضاء، وهي الأكبر من نوعها في إفريقيا، بكلفة تقارب 1,5 مليار دولار، في وقت تُشرف فيه وزارة التجهيز والماء يقودها حليف سياسي له، هو نزار بركة، على المشروع.

> **النفوذ الاقتصادي لرئيس الحكومة امتد أيضا إلى قطاع الأوكسجين، فشركة «مغرب أوكسيجين»، التي يستحوذ هولدينغ «أكوا» على 63 في المائة من رأسمالها، تسيطر منذ سنوات على سوق الغازات الطبية بالمغرب، وهي المزود الرئيس للمؤسسات الصحية العمومية والخاصة، إذ خلال جائحة كوفيد-19 وحدها، حققت الشركة رقم معاملات يفوق 248 مليون درهم، في وقت كان فيه المغاربة يعانون من نقص الأوكسجين في المستشفيات، واتهامات الاحتكار هاته التي لاحقت الشركة، دفعت أحزاب من المعارضة إلى طلب تدخل مجلس المنافسة للتحقيق في مدى احترام قواعد التنافسية، إلا أن المسار توقف عند مجلس النواب.**

طموح أخنوش لم يتوقف عند حقول المحروقات أو شبكات التوزيع، بل تمدد نحو مشاريع الطاقات المتجددة التي تعد رهان المغرب للمستقبل، ففي دجنبر من سنة 2024 أعلنت الوكالة المغربية للطاقة المستدامة «مازن» قائمة التحالفات المؤهلة للتنافس على صفقة إنشاء وتشغيل المحطة الثالثة من مجمع الطاقة الشمسية «نور ميدلت 3»، ليبرز اسم «غرين أوف أفريكا»، المملوكة لـ«أكوا» وتحالفها مع «أكسيونا» الإسبانية و»أو كابيتال» لبنجلون، حيث أن عقدا بهذا الحجم، يمتد لثلاثة عقود، يجعل رئيس الحكومة شريكاً مباشراً في واحد من أكبر مجمعات الطاقة الشمسية في العالم، بطاقة إنتاجية تبلغ 400 ميغاواط من أصل 1600 ميغاواط، وهو ما يعزز صورة الجمع بين السلطة السياسية ورهانات اقتصادية حاسمة.

غير أن مشروع الطاقة لم يكن سوى حلقة جديدة بعد مشروع الماء، إذ لم تمر سوى مدة قليلة على كشف مشاركة أخنوش في صفقة «نور ميدلت 3» حتى أعلنت وزارة التجهيز والماء فوز تحالف يضم «أفريقيا غاز» التابعة له بصفقة محطة تحلية المياه بالدار البيضاء، الأكبر في إفريقيا، بقيمة إجمالية تناهز 1,5 مليار دولار.

هذه المحطة التي ستنتج 822 ألف متر مكعب يوميا بعد اكتمالها، ستضمن تزويد 7 ملايين نسمة بالماء الصالح للشرب وسقي آلاف الهكتارات الفلاحية، وهو ما يعني تحكم مجموعة أخنوش، لعقود في مورد أساسي للحياة، الأمر اعتبرته المعارضة خرقا صريحاً لمقتضيات القانون المنظم لأشغال الحكومة والوضع القانوني لأعضائها، ووصل إلى البرلمان والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة.

النفوذ الاقتصادي لرئيس الحكومة امتد أيضا إلى قطاع الأوكسجين، فشركة «مغرب أوكسيجين»، التي يستحوذ هولدينغ «أكوا» على 63 في المائة من رأسمالها، تسيطر منذ سنوات على سوق الغازات الطبية بالمغرب، وهي المزود الرئيس للمؤسسات الصحية العمومية والخاصة، إذ خلال جائحة كوفيد-19 وحدها، حققت الشركة رقم معاملات يفوق 248 مليون درهم، في وقت كان فيه المغاربة يعانون من نقص الأوكسجين في المستشفيات، واتهامات الاحتكار هاته التي لاحقت الشركة، دفعت أحزاب من المعارضة إلى طلب تدخل مجلس المنافسة للتحقيق في مدى احترام قواعد التنافسية، إلا أن المسار توقف عند مجلس النواب.

المال العام في جيوب الأثرياء

أعادت قضية الدعم المخصص لاستيراد المواشي، أو ما اصطلح عليه إعلاميا بـ«دعم الفراقشية»، طرح أسئلة جوهرية حول شفافية التدبير الحكومي وفعالية آليات الرقابة البرلمانية، بعدما تحولت من إجراء اقتصادي استثنائي هدفه كبح ارتفاع أسعار اللحوم وضمان وفرتها في السوق، إلى ملف سياسي وقانوني متشعب كشف حجم التصدعات داخل الأغلبية الحكومية، وأخرج إلى العلن تناقضا صارخا في الخطاب بين مكونات السلطة التنفيذية ذاتها.

القصة بدأت حين ضخت الدولة غلافا ماليا تجاوز مليارَي درهم خلال سنتي 2023 و2024 لفائدة مستوردي الأغنام والأبقار واللحوم الحمراء، على أمل أن ينعكس ذلك إيجابا على الأسعار، خاصة في فترات الذروة الاستهلاكية مثل رمضان وعيد الأضحى، غير أن النتائج جاءت عكس التوقعات، إذ بقيت الأسعار مرتفعة في الأسواق، وهو ما جعل الرأي العام يتساءل عن جدوى هذه السياسة، وعن هوية المستفيدين الفعليين منها، كما أن هذا التناقض بين حجم الدعم والنتائج على أرض الواقع فجّر مطلباً برلمانياً لمساءلة الحكومة والتحقيق في نجاعة التدبير.

داخل مجلس النواب، تحركت المعارضة لطلب تشكيل مهمة استطلاعية مؤقتة تتولى فحص مسارات صرف الدعم وآثاره الفعلية، لكن سرعان ما اصطدم هذا المسعى بمناورة سياسية من فرق الأغلبية التي سارعت إلى تقديم طلب موازٍ، ما خلق أزمة ثقة داخل لجنة القطاعات الإنتاجية.

الأمر لم يبق محصورا في أروقة البرلمان، بل انتقل إلى الواجهة السياسية الواسعة مع تصريحات نزار بركة، الأمين العام لحزب الاستقلال وحليف حزب رئيس الحكومة في التدبير، الذي فجّر مفاجأة من العيار الثقيل حين كشف أن مستوردي المواشي حصلوا على مبالغ مالية تناهز 13 مليار سنتيم دون أن ينعكس ذلك على الأسعار.

هذه التصريحات اعتُبرت خرقاً لقاعدة التضامن الحكومي، وأظهرت هشاشة التنسيق بين مكونات الأغلبية، إذ جاءت من وزير في الحكومة ليُكذب عملياً ما دافع عنه زملاؤه في التجمع الوطني للأحرار، وفي مقدمتهم رشيد الطالبي العلمي الذي حاول التقليل من خطورة الملف والتشكيك في أرقام المعارضة.

التصدع ازداد حدة بعدما دخلت النيابة العامة على الخط، وأمرت بفتح تحقيق قضائي حول شبهة اختلاس أموال عمومية مرتبطة بالدعم، حيث كلفت الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالتحقيق مع كبار المستوردين، بينهم برلمانيان بارزان، أحدهما من جهة بني ملال - خنيفرة والآخر من جهة الدار البيضاء - سطات، وهي الخطوة التي منحت الملف بعدا جنائيا، إذ لم يعد مجرد نقاش سياسي أو جدل برلماني، بل أصبح موضوع مساءلة قضائية قد تكشف شبكة مصالح متشابكة بين رجال أعمال وأعيان محميين سياسياً.

وفي قلب هذا الجدل برزت انتقادات لاذعة من المعارضة، التي اعتبرت أن الحكومة لم تقدم أي معطيات دقيقة عن عدد المستفيدين ولا عن آليات توزيع الدعم، وأن الغموض المتعمد يثير شبهات حول المحاباة، وهو ماعبرت عنه النائبة البرلمانية عن فدرالية اليسار الديمقراطي فاطمة التامني، في تصريح لـ «الصحيفة»، مُشددة على أن إعادة التجربة رغم فشلها سابقاً يكشف عن غياب الإرادة في تصحيح

الاختلالات، فيما ذهب عضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية رضا بوكمازي، أبعد من ذلك حين اعتبر أن الحكومة خرقت القانون الإطار للإصلاح الجبائي، بمنحها دعماً مالياً مع إعفاء ضريبي في الوقت نفسه، وهو ما وصفه بـ«فضيحة قانونية وأخلاقية».

في المقابل، ورغم أن الملك أعلن ضمنية عن خلل كبير في تدبير ملف المواشي حين حث المواطنين عن الامتناع عن شعيرة النحر في عيد الأضحى لأسباب من بينها غلاؤها في الأسواق الوطنية، إلا أن الأغلبية حاولت التقليل من وقع الحدث، معتبر أن الهدف هو ضمان وفرة العرض وتخفيف الضغط عن الأسواق، لكن في الوقت نفسه نجحت في خلق جدل كبير بسبب مهمة رئاسة المهمة الاستطلاعية، التي أنذرت مبكرا بتعطيلها.

قضية «دعم الفراقشية» تحولت إلى مرآة تعكس مكامن الخلل في بنية التدبير الحكومي وآليات الرقابة البرلمانية، وأظهرت أن الأغلبية التي بدت منسجمة على الورق تخفي داخلا هشا يتفكك عند أول امتحان حقيقي، كما أنها أعادت طرح سؤال شفافية السياسات العمومية، وأكدت أن أي مبادرة اقتصادية لن تنجح إذا لم ترافقها حكامة صارمة وآليات محاسبة واضحة.

من الأساتذة إلى أطباء الغد.. الكل يحتج

كان شعار «الدولة الاجتماعية» حجر الزاوية في البرنامج الحكومي الذي تلا أخنوش مضامينه أمام البرلمان، لكن قطاع التعليم، العمود الفقري لأي مشروع مجتمعي، شهد في عهد هذه الحكومة تدهورا وأزمات غير مسبوقة، كشفت عن هوة سحيقة بين الوعود الطموحة والواقع المُعاش.

ففي الوقت الذي كانت فيه الحكومة تروج لخطاب الإصلاح وتعميم الحماية، اشتعلت جبهات الاحتجاج في مدارس التعليم العمومي وكليات الطب الصيدلة وطب الأسنان، لتتحول إلى رمز صارخ للفشل في تدبير حوار قطاعي استراتيجي، وتجسيد حيّ للشلل الذي أصاب أهم الخدمات الأساسية الموجهة للمواطنين.

لقد عاشت المدرسة العمومية على وقع أطول وأعنف إضراب في تاريخها الحديث انطلقت شرارة الاحتجاج مع إصدار «النظام الأساسي» الجديد لموظفي قطاع التعليم، الذي اعتبرته الشغيلة التعليمية «مجحفا» و«تراجعا» عن المكتسبات، حيث سرعان ما تحولت الوقفات الاحتجاجية المحدودة إلى إضرابات مفتوحة شلت المنظومة التعليمية لأسابيع طويلة، وهددت بشكل جدي بضياع سنة دراسية على ملايين التلاميذ وهو ما أربك حسابات وزارة التربية الوطنية التي وجدت نفسها أمام محاور متعدد ومطالب متصاعدة.

ورغم تصريحات الحكومة آنذاك، التي أكدت أن الوزارة الوصية تعمل «بشكل سريع وعاجل» لإنهاء الاحتقان، إلا أن الواقع كشف عن بطء شديد في الاستجابة وعجز عن احتواء الغضب المتنامي، قبل أن تدخل الحكومة في جولات حوار ماراثونية

> قضية «دعم الفراقشية» تحولت إلى مرآة تعكس مكامن الخلل في بنية التدبير الحكومي وآليات الرقابة البرلمانية، وأظهرت أن الأغلبية التي بدت منسجمة على الورق تخفي داخلا هشا يتفكك عند أول امتحان حقيقي، كما أنها أعادت طرح سؤال شفافية السياسات العمومية، وأكدت أن أي مبادرة اقتصادية لن تنجح إذا لم ترافقها حكامة صارمة وآليات محاسبة واضحة.

مع النقابات والتنسيقيات، قدمت خلالها عروضا متتالية شملت تجميد النظام الأساسي وتقديم وعود بزيادات في الأجور وحل الملفات العُنوية.

ولم تكن جبهة التعليم هي الوحيدة التي اشتعلت في وجه الحكومة الحالية، ففي قطاع التعليم العالي، انفجرت أزمة لا تقل خطورة، تمثلت في المقاطعة الشاملة للدراسة والامتحانات من طرف طلبة كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، والتي استمرت لأكثر من تسعة أشهر، بسبب رفض الطلبة لقرار الحكومة تقليص سنوات التكوين الطبي من سبع إلى ست سنوات، وهو ما اعتبروه مساسا بجودة تكوينهم ومستقبلهم المهني.

ورغم سلمية احتجاجاتهم، إلا أن الأزمة بلغت ذروتها مع التدخل الأمني لتفريق اعتصام أطباء الغد في الرباط شهر شتنبر من سنة 2024، وهو ما وصفه ممثلو الطلبة بـ«القمع»، وأثار استنكاراً واسعاً من قبل أحزاب المعارضة التي حملت المسؤولية الكاملة للوزارتين الوصيتين.

وبعد أشهر طويلة من الشلل داخل كليات الطب والصيدلة وطب الأسنان، انتهت أزمة طلبة الطب التي دامت أكثر من 11 شهرا إثر اتفاق بين اللجنة الوطنية للطلبة ووزارتي التعليم العالي والصحة، بوساطة من مؤسسة وسيط المملكة، وهو الاتفاق الذي أعاد الهدوء إلى الأجواء الجامعية بعد أن استجابت الحكومة لجزء مهم من مطالب الطلبة، وفي مقدمتها مراجعة مقتضيات التكوين التي أثارت الجدل.

من صرخة «آيت بوكماز» إلى «غضب «جيل زد»

لم يكن شعار «الدولة الاجتماعية»، الذي رفعته حكومة عزيز أخنوش عالياً، مُجرد وعد انتخابي، بل كان بمثابة تعاقد اجتماعي يفترض أن يضع كرامة المواطن وحقه في الخدمات الأساسية في صلب السياسات العمومية.

لكن على أرض الواقع، تحول هذا الشعار إلى مجرد صدى باهت، فضحته صرخات الاحتجاج التي انطلقت من أعمق القرى المهمشة، مروراً بقلب المدن الكبرى، ووصولاً إلى الفضاءات الرقمية التي عبر من خلالها جيل جديد عن غضبه، لتكشف مجتمعة عن حقيقة «مغرب السرعتين»: مغرب المشاريع الكبرى، ومغرب آخر يئن تحت وطأة التهميش وغياب أبسط شروط العيش الكريم.

مسيرة «آيت بوكماز» السلمية بإقليم أزيلال، كانت الشرارة التي أوقدت فتيل الغضب القادم من «المغرب المنسي»، معلنةً أن صبر الساكنة قد بلغ منتهاه، لم تكن تلك مجرد مسيرة، بل كانت انتفاضة رمزية وصرخة سرعان ما تردد صداها في مناطق جبلية أخرى كفم العنصر وتاوريرت وآيت عبي وبوعروس وغيرها، موحدةً آلاف الأسر حول مطلب واحد وهو «إنهاء سياسات التهميش» التي تتعامل معهم كمواطنين من «الدرجة الثانية».

وبدلا من أن تتعامل الحكومة مع هذه المطالب المشروعة بمنطق الحوار والتفهم، جاء رد رئيس الحكومة، عزيز أخنوش، من على منصة مجلس المستشارين، مقللاً من أهمية مطالب الساكنة ومهاجماً رئيس الجماعة، في مقاربة زادت من تأجيج الوضع بدل احتوائه.

وإذا كانت جبال الأطلس قد أطلقت صرختها ضد التهميش الإداري والاقتصادي والاجتماعي، فإن المدن الكبرى، وحتى تلك التي تعتبر معاقل انتخابية للحزب الذي يقود الحكومة، لم تكن بمنأى عن غضب مماثل، بل كشفت عن وجه آخر أكثر مأساوية يناقض شعار «الدولة الاجتماعية».

ففي مدينة أكادير، التي يترأس مجلسها الجماعي عزيز أخنوش نفسه، انفجرت أزمة صحية غير مسبوقة، تحول معها المركز الاستشفائي الجهوي الحسن الثاني من مرفق للعلاج إلى ما وصفه المحتجون صراحة بـ«مستشفى الموت» أو «المقبرة»، حيث توالت الوقفات الاحتجاجية أمام بوابته، وارتفعت شعارات كاشفة عن حجم المأساة، في تعبير مباشر عن فقدان الثقة التام في المنظومة الصحية، وقد بلغ الغضب ذروته مع الكشف عن وفيات متتالية لنساء حوامل، وهو ما نقل القضية من خانة سوء التدبير إلى شبهة «الإهمال القاتل».

وإلى جانب هذه الاحتجاجات المطلبية التي ارتبطت بالحق في التنمية والخدمات الأساسية، برزت في الآونة الأخيرة جبهة احتجاجية من نوع آخر، قادها شباب «جيل زد» الذين خرجوا إلى الشوارع في عدد من المدن للتعبير عن مطالب مختلفة، ترتبط بالحقوق والحريات والشعور بالاختناق السياسي والاجتماعي.

> في مدينة أكادير، التي يترأس مجلسها الجماعي عزيز أخنوش نفسه، انفجرت أزمة صحية غير مسبوقة، تحول معها المركز الاستشفائي الجهوي الحسن الثاني من مرفق للعلاج إلى ما وصفه المحتجون صراحة بـ«مستشفى الموت» أو «المقبرة»، حيث توالت الوقفات الاحتجاجية أمام بوابته، وارتفعت شعارات كاشفة عن حجم المأساة، في تعبير مباشر عن فقدان الثقة التام في المنظومة الصحية

هذه الاحتجاجات، التي عكست قلق جيل يشعر بأنه مهمش عن دائرة القرار، كشفت عن هوة سحيقة بين لغة الحكومة وخطابها الرسمي وبين تطلعات فئة شابة تبحث عن فضاءات للتعبير والتنفس.

مغرب السرعتين.. العرش يُحذّر

يُمثّل المفهوم الذي صاغه الملك محمد السادس في خطاب العرش لسنة 2025 حول «مغرب يسير بسرعتين»، تشخيصاً موضوعيا لمغرب اليوم، وجرس إنذار يحذر من تزايد الفجوة العميقة بين المنجزات الماكرو-اقتصادية التي حققتها البلاد، والأثر الملموس لهذه المنجزات على الحياة اليومية للمواطنين، خاصة في المناطق الهشة والعالم القروي.

ورغم حديث الخطاب الملكي عن وجود أساس متين ونهضة صناعية غير مسبوقة وتوفر بنيات تحتية حديثة، فإنه وضع الأصبع مباشرة على مكامن الخلل حين أكد أن هذه المكتسبات لا تترجم بالضرورة إلى تحسين ملموس في ظروف عيش جميع الفئات، معتبرا أنه «لا مكان اليوم ولا غدا لمغرب يسير بسرعتين».

هذا التوصيف لا يمكن قراءته إلا كتقييم نقدي لأداء السياسات العمومية الحالية، وإشارة واضحة إلى أن الحكومة، رغم الأرقام الإيجابية في قطاعات أخرى كصادرات السيارات والطيران، لم تنجح بعد في تحقيق العدالة المجالية والتنمية الاجتماعية المتوازنة التي تضمن وصول ثمار النمو إلى كل الشرائح والمناطق.

وفي هذا السياق، لا يمكن فصل هذا التقييم النقدي عن القرار الاستراتيجي والمفصلي الذي أعلن عنه الخطاب نفسه، والمتمثل في تكليف وزير الداخلية، عبد الوافي لفتيت، بالإشراف المباشر على التحضير للانتخابات المقبلة لسنة 2026، وهو القرار الذي يكسر التقليد الذي ساد في الولايتين السابقتين حيث كان الإشراف منوطاً برئيس الحكومة.

ويأتي هذا التكليف ليؤكد توجهاً متصاعداً نحو إسناد الملفات ذات الطابع السيادي والحساسية العالية إلى وزارة الداخلية رأسا، وهو ما تجلى سابقاً في قرار إيكالها مهمة الإشراف على ملف إعادة بناء قطيع الماشية، رغم أنه من صميم اختصاص وزارة الفلاحة، التي، للمفارقة، كان أخنوش على رأسها طيلة 14 عاما متتالية.

كما أن تكليف وزارة الداخلية بالتشاور مع قادة الأحزاب فهو يعكس توجها نحو تعزيز دور هذه المؤسسة في تدبير العملية الانتخابية، باعتبارها الجهة التي تمتلك خبرة طويلة في هذا المجال، وبما يضمن قدرا أكبر من الحياد والموضوعية في الإشراف على الاستحقاقات المقبلة، ويُفهم منه أيضاً أنه يقلّص من هامش المبادرة الذي كان منوطاً برئاسة الحكومة، ما يعني إعادة تأكيد الموقع المحوري لوزارة الداخلية في تنظيم الانتخابات ومواكبة المسار السياسي المرتبط بها.

حصيلة الحكومة أمام المرآة

قد يكون عزيز أخنوش، ومن يدورون في فلكه، وحدهم العاجزون عن رؤية مكامن

الخلل في التجربة الحكومية الحالية التي أنهت أربعة أخماس من مدتها، فالملك وجه مرارا سهام النقد للعديد من الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وسياسيون بارزون حذروا من أن تراكم الاختيارات الحالية قد يؤدي إلى انزلاقات لا تُحمد عقباها، بل حتى بعض زملاء «التجمع الوطني للأحرار» في الأغلبية سبق لهم أن أقروا بالوقوع في أخطاء كارثة.

نبيل بنعبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية، هو أحد المنتقدين الدائمين للوضع الحالي، وفي حديثه لـ«الصحيفة» اعتبر أن الاحتجاجات المتصاعدة في مختلف مدن المغرب، والتي تتمحور حول مطالب أساسية كالصحة والمدرسة العمومية والولوج إلى الماء، تُترجم الفجوة العميقة بين خطاب الحكومة الذي وصفه بـ«المثالي والمغرور» وبين واقع المواطنين المعيش.

وأوضح الوزير الأسبق أن الحكومة تصر على الترويج لإنجازات غير مسبوقة، في حين أن الحقيقة على الأرض تعاكس ذلك تماماً، سواء على مستوى السياسات الاجتماعية، أو بالنظر إلى النتائج السلبية للاقتصاد الوطني وأرقام البطالة المرتفعة، أو حتى فيما يتعلق بورش تعميم التغطية الصحية والدعم العمومي الذي لا يزال ثمانية ملايين مغربي خارج نطاقه.

وأضاف بنعبد الله، أن الحكومة تتعامل مع هذه الأوضاع المتأزمة عبر إطلاق تصريحات منافية للواقع، وفي الوقت نفسه تنغمس في ممارسات يطبعها بشكل خطير تضارب المصالح، وأشار إلى ما وصفه بـ«تعبئة مجموعات أوليغارشية» مقربة من دوائر الحكومة للاستفادة من صفقات عمومية، مستشهداً بملفات محددة كقضية «دعم الفراقشية» التي كان حزبه سباقاً إلى كشف حيثياتها، وصفقة محطة تحلية المياه بالدار البيضاء، وغيرها من القضايا التي لا يمكن، في نظره، إلا أن تفضي إلى تأجيج الاحتقان الاجتماعي وتزايد الاحتجاجات.

وأعرب بنعبد الله عن أمل حزبه في أن يتم الانتباه لخطورة هذا الوضع وتغيير المسار، داعياً إلى التفاف مكونات الشعب المغربي حول بديل سياسي تقدمي ديمقراطي مغاير للخيارات الحالية، كما وجه نداءً إلى السلطات للتعامل بقدر أكبر من الانفتاح والتفهم مع التعبيرات الاحتجاجية للشباب، لاسيما «جيل زد»، مشيراً إلى أن المجتمع في ظل مناخ «الاختناق» الحالي يحتاج إلى صيغ مختلفة للتعبير ومتنفسات جديدة، مما يفرض ضرورة التعامل بكثير من العقلانية مع هذه التحركات الاجتماعية.

من جانبها، قدمت النائبة البرلمانية فاطمة التامني، عن فيدرالية اليسار الديمقراطي، تقييمًا لأداء الحكومة الحالية، مؤكدة أنها أثبتت فشلها في تدبير عدد من الملفات الحيوية التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر.

وأوضحت التامني في تصريح لجريدة «الصحيفة» أن هذا الفشل يتجلى بوضوح في عجز الحكومة عن محاربة البطالة، ومواجهة ظاهرة الهدر المدرسي، وضمان دعم اجتماعي فعال يصل

الحكومة تصر على الترويج لإنجازات غير مسبوقة، في حين أن الحقيقة على الأرض تعاكس ذلك تماماً، سواء على مستوى السياسات الاجتماعية، أو بالنظر إلى النتائج السلبية للاقتصاد الوطني وأرقام البطالة المرتفعة، أو حتى فيما يتعلق بورش تعميم التغطية الصحية والدعم العمومي الذي لا يزال ثمانية ملايين مغربي خارج نطاقه.

نبيل بنعبد الله، الأمين العام لحزب التقدم والاشتراكية

إلى مستحقيهكما انتقدت بشدة ما وصفته بـ «الانهيار الخطير» الذي يعيشه المستشفى العمومي، مقابل تشجيع واضح وممنهج للقطاع الصحي الخاص على حسابه.

وأضافت التامني أنه بدل أن تنكب الحكومة على معالجة هذه الأزمات الاجتماعية الخانقة، فإنها غارقة في تضارب المصالح ومنشغلة بتوزيع المناصب على المقربين منها، كما بدأت تستعد مبكرًا لحملات انتخابية سابقة لأوانها، وهو ما اعتبرته «استخفافًا تامًا بمعاناة المواطنين».

وشددت البرلمانية اليسارية على أن الممارسات الحالية، التي يتم فيها نقل المسؤولين من إدارة إلى أخرى رغم فشلهم، تمثل إهانة لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، مؤكدة أن «الفشل لا يمكن تدويره»، وأن «الشعب يطالب بمحاسبة حقيقية وصارمة بدل المسرحيات الشكلية».

واعتبرت النائبة البرلمانية أن تزايد الاحتجاجات الشعبية في مختلف المناطق هو رسالة واضحة تعكس سأم المواطنين من حكومة تُدار بالارتجال والولاءات الضيقة، وتضع مصالحها الانتخابية فوق مصلحة الوطن.

وفي ختام تصريحها، دعت فاطمة التامني إلى وضع حد لهذا العبث والتركيز على تخليق حقيقي للحياة السياسية عبر تفعيل صارم لمبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، كما طالبت بوضع آليات فعالة وشفافة للحد من العزوف السياسي، خصوصًا في صفوف الشباب، والنهوض بأوضاع النساء بدل استغلالهن كخزان انتخابي عبر استغلال الفقر والجهل، مؤكدة أن الوعود التي لم تر النور عمقت من التفاوتات والشعور بالتهميش.

وفي تصريح لـ «الصحيفة»، قدم عبد الله بوانو، رئيس المجموعة النيابية لحزب العدالة والتنمية، تقييما شاملا لحصيلة الحكومة الحالية، واصفا إياها بـ «حكومة التطبيع مع الفساد» التي لم تنتج سوى الأزمات السياسية والاجتماعية.

ويرى بوانو أن حصيلة الحكومة الحقيقية لا تحتاج إلى تحليل، بل تعبر عنها بوضوح تقارير المؤسسات الدستورية والوطنية، كتقارير بنك المغرب والمندوبية السامية للتخطيط، بالإضافة إلى الاحتجاجات الواسعة التي تعم البلاد وتشمل جميع الفئات، والتي تعد مؤشرا ساطعا على إخفاقها.

واستهل بوانو نقده بالتطرق إلى أبرز تعهدات الحكومة، وعلى رأسها وعد إحداث مليون منصب شغل، الذي اعتبر أنه قد «تبخر فعلياً»، حيث أشار إلى أن الحكومة لم تفشل في تحقيق هذا الوعد فحسب، بل قامت بتعديله بشكل أحادي وخارج الإطار الدستوري عبر إطلاق «خارطة طريق» جديدة للشغل دون العودة للبرلمان.

واستشهد بوانو بأرقام بنك المغرب التي تؤكد أن الاقتصاد المغربي، في ظل هذه الحكومة، فقد مناصب شغل كثيرة، حيث تراجع قطاع الخدمات بشكل حاد وفقد القطاع الفلاحي آلاف الوظائف، مما أدى إلى وصول معدل البطالة لأعلى مستوياته منذ خمسة وعشرين عاماً.

ولم يقتصر إخفاق الحكومة، حسب بوانو، على الجانب الاقتصادي، بل امتد ليشمل الورش الاجتماعي الأبرز، وهو إرساء الدولة الاجتماعية، فقد تعثر تنزيل ورش الحماية الاجتماعية بشكل كبير، حيث لا يزال حوالي 8,5 مليون مغربي خارج التغطية الصحية بسبب ما وصفه بـ «ارتباك وعجز الحكومة».

كما اتهم بوانو الحكومة بـ «التلاعب» ببرنامج التعويضات العائلية عبر نسف برنامج «تيسير» الناجح، مما أدى لحرمان العديد من الأسر من الدعم بعد أشهر قليلة بحجة «المؤشر»، أما وعد «مدخول الكرامة» للمسنين، فقد وصفه بـ«كذبة أبريل»، مؤكداً أن برنامج دعم الأرامل تم تفكيكه هو الآخر، مبديا قلقه من «صمت الحكومة المطبق» تجاه برنامجي توسيع التقاعد والتعويض عن فقدان الشغل، معتبراً ذلك انسحاباً خطيراً من التزاماتها.

واعتبر بوانو أن السمة الأبرز لهذه التجربة الحكومية هي «حكومة تضارب المصالح بامتياز»، مستدلا على ذلك بوقائع ملموسة، أبرزها مشروع محطة تحلية مياه الدار البيضاء الذي أسند لمجموعة استثمارية يشارك فيها رئيس الحكومة، الذي لم يكتف بذلك بل تقدم بطلب للاستفادة من دعم لجنة الاستثمارات التي يرأسها بنفسه. كما أشار إلى صفقة تزويد المكتب الوطني للكهرباء والماء بالفيول التي فازت بها أيضاً شركة لرئيس الحكومة، فضلاً عن تفشي المحسوبية في التعيينات بالمناصب العليا التي أصبحت حكراً على أعضاء أحزاب الأغلبية وأقاربهم.

وفي سياق متصل، سلط بوانو الضوء على ما وصفه بـ «فضيحة كبرى» أخرى، وهي ملف استيراد المواشي المدعوم، المعروف إعلامياً بـ «دعم الفراقشية»، مؤكدا أن أموالاً ضخمة من المال العام صُرفت للوبي من المستوردين مرتبطين بالحكومة، دون أن ينعكس ذلك على المواطنين الذين لم تنخفض أسعار اللحوم بالنسبة لهم، مطالباً بفتح تحقيق من خلال لجنة لتقصي الحقائق أو تدخل المجلس الأعلى للحسابات.

وفي ختام حديثه، كشف بوانو عن أنه بصدد إصدار كتاب يفصل بالأرقام والمعطيات كيف تم «تخريب» قطاع الماشية في المغرب خلال فترة تولي رئيس الحكومة الحالي لوزارة الفلاحة ثم لرئاسة الحكومة.

أما صفي الدين البدالي، نائب رئيس الجمعية المغربية لحماية المال العام، فقد اعتبر أن حكومة أخنوش، ورغم أنها ثاني حكومة تحظى بصلاحيات واسعة خولها دستور 2011، إلا أنها سارعت منذ تنصيبها إلى تكريس ما وصفه بـ «البؤس السياسي» عبر حماية الفساد والمفسدين.

وأوضح البدالي في حديثه لـ «الصحيفة» أن ذلك تجلى في خطوات ملموسة كسحب مشروع قانون الإثراء غير المشروع، وتجميد تعديل قانون التصريح بالممتلكات، وتعطيل أدوار هيئات حيوية مثل مجلس المنافسة والهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة.

وأشار المتحدث نفسه إلى أن هذه الإجراءات هدفت إلى حماية لوبيات الفساد، وخصوصاً شركات المحروقات التي حققت أرباحاً غير شرعية بقيمة 17 مليار درهم في سنة واحدة عبر خرق قانون هوامش الربح، وهو ما كشفه تقرير لجنة تقصي الحقائق البرلمانية الذي جمدته الحكومة، وربط بين هذه السياسات وبين موجة ارتفاع الأسعار ونهب الثروات الوطنية، معتبراً أن اقتصاد الريع والفساد، الذي تكلف خزينة الدولة 50 مليار درهم سنوياً، كان عاملاً أساسياً في تنامي الفقر والجريمة والهجرة السرية.

وعلى الصعيد الاجتماعي، أكد البدالي أن شعار «الدولة الاجتماعية» الذي رفعته الحكومة ظل مجرد واجهة لحكومة ليبرالية تضع الربح فوق كل اعتبار، وأوضح أن نسبة الفقر متعدد الأبعاد بلغت 6,8 في المائة سنة 2024، مع تركيز 72 في المائة من الفقراء في المناطق القروية المحرومة من أبسط الخدمات، وهو ما يبرر، حسب رأيه، انتفاضات مثل التي شهدتها منطقة «آيت بوكماز».

وأضاف أن هذا التوجه انعكس بشكل خطير على القطاعات الاجتماعية، حيث تمت الهيمنة على قطاع الصحة من طرف المصحات الخاصة على حساب المستشفى العمومي الذي تعرض لـ «إهمال مقصود» ونهب لمواليته، كما تم ضرب المدرسة العمومية لصالح القطاع الخاص، مما أدى إلى تدهور دورها التربوي والمجتمعي، واعتبر أن الاحتجاجات الشعبية التي رفعت شعارات تطالب بالصحة والتعليم هي التعبير الطبيعي عن هذا الواقع.

وفيما يتعلق بملف تضارب المصالح، وصف البدالي فوز شركة يملكها رئيس الحكومة بصفقة تحلية مياه البحر بأنه دليل قاطع على أن «هذه الحكومة ما جاءت إلا من أجل الاغتناء غير المشروع وتحقيق مصالح شخصية»، أما بخصوص قضية دعم استيراد المواشي، فقد اعتبر ما التلاعب فيه مثالاً صارخاً على ما أسماه «الغدر الحكومي»، وأوضح أن فضيحة تبديد 13 مليار درهم من أموال الدعم العمومي، التي استفاد منها 18 شخصاً من الموالين للحكومة، تمثل إثراءً غير مشروع، حيث أن الأموال التي صرفت من خزينة الدولة بهدف استقرار أسعار اللحوم لم تحقق هدفها، بل ذهبت لجيوب محددة.

وبالنسبة لدور جمعيته، أكد البدالي أن الجمعية المغربية لحماية المال العام تقدمت بشكايات عديدة لدى القضاء حول ملفات الفساد، بما في ذلك ملف المحروقات وتضارب المصالح، كما نظمت وقفات احتجاجية، واختتم تصريحه بالإشارة إلى أن الحكومة عملت على خنق الحريات العامة والتضييق على جمعيات المجتمع المدني المناهضة للفساد، وذلك عبر تمرير قوانين اعتبرها «انقلاباً على دستور 2011»، مثل تعديل المسطرة الجنائية لمنع جمعيات حماية المال العام من الترافع في قضايا الفساد، ومشروع قانون الإضراب، ومشروع قانون مجلس الصحافة، مؤكداً أن هذه الممارسات هي التي تغذي الاحتجاجات الشعبية.

للإشارة، فإن «الصحيفة» حرصت بشدة وبجميع الطرق الممكنة، على الاستماع لرأي رئاسة الحكومة وحزب التجمع الوطني للأحرار بخصوص كل هذه القضايا، وحاولت التواصل مع ممثلي المؤسستين لأخذ تعقيبهم على النقاط المثارة في هذا الملف، وربطنا الاتصال بالفعل بديوان مصطفى بايتاس، عضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني للأحرار والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والناطق الرسمي باسم الحكومة، وبديوان لحسن السعدي، عضو المكتب السياسي للحزب أيضا، وكاتب الدولة المكلف بالصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، غير أنهما معا لم يقدما أي إجابات بعد توصلهما بالاستفسارات.

هل هي النهاية؟

لقد بدت حكومة أخنوش في كثير من الأحيان كفاعل تقني مُنفّذ لأجندة إصلاحية متعثرة، أكثر منه كمؤسسة دستورية قادرة على طرح إجراءات فعالة وإنتاج خطاب تواصلي مقنع وبناء جسور الثقة مع مجتمع أرهقته موجات التضخم وتآكل قدرته الشرائية، ومظاهر الفساد والريع وغياب العدالة الاجتماعية والمجالية، فالفجوة بين لغة الأرقام الرسمية ولغة الواقع المُعاش هي التي غذّت الشعور بوجود مسارين منفصلين للتنمية، وهو التحدي الأكبر الذي واجه شرعية الإنجاز الحكومي.

وفي الوقت الذي تدافع فيه الحكومة عن حصيلتها بإطلاق ورش تعميم الحماية الاجتماعية، بما في ذلك الدعم الاجتماعي المباشر، الذي تصفه أنه خطوة تاريخية جريئة وغير مسبوقة، تهدف إلى بناء شبكة أمان حقيقية للمواطنين، فإن الأثر الإيجابي لهذه «الإصلاحات الهيكلية» وجد نفسه في سياق محموم مع واقع معيشي ضاغط، ومع مظاهر «اللا كفاءة» في زمن كان يُفترض فيه أن يُنتج «حكومة الكفاءات» بتوجيهات مباشر من ملك البلاد، ليزيد منطق «الولاءات» من تآكل الثقة في الحكومة وفي رئيسها وفي حزبه، ويخسف بشعبيتها إلى الحضيض.

المرحلة المقبلة، التي ستؤطرها انتخابات 2026، ستكون حاسمة، ليس فقط لهذه الحكومة أو أغلبيتها، بل للمشهد السياسي المغربي برمته فالتحدي الأكبر المطروح على الجميع هو ابتكار سياسات عمومية ناجعة قادرة على «مزامنة السرعتين»، سياسات لا تكتفي بتحقيق النمو، بل تضمن توزيعه العادل، ولا تكتفي بإطلاق المشاريع، بل تهتم بأثرها المباشر على حياة المواطن المغربي فالانتقال من «مغرب صاعد» إلى «مغرب عادل ومندمج للجميع» هو الرهان الحقيقي الذي سيُحدد نجاح أو إخفاق المرحلة المقبلة، وهو ما قد يُفلح في إعادة الثقة إلى «جيل زد» وغيره من الأجيال، بإمكانية العيش في وطن يَسع كل أبنائه دون تمييز.

بدت حكومة أخنوش في كثير من الأحيان كفاعل تقني مُنفّذ لأجندة إصلاحية متعثرة، أكثر منه كمؤسسة دستورية قادرة على طرح إجراءات فعالة وإنتاج خطاب تواصلي مقنع وبناء جسور الثقة مع مجتمع أرهقته موجات التضخم وتآكل قدرته الشرائية، ومظاهر الفساد والريع وغياب العدالة الاجتماعية والمجالية، فالفجوة بين لغة الأرقام الرسمية ولغة الواقع المُعاش هي التي غذّت الشعور بوجود مسارين منفصلين للتنمية، وهو التحدي الأكبر الذي واجه شرعية الإنجاز الحكومي.

كيف غيّرت شركة «ريان إير» مفهوم السفر بالمغرب؟

نقطة تحول في الرحلات الداخلية ودفعة هامة لاستقطاب السياح الأجانب إلى المملكة

الصحيفة - محمد سعيد أرباط

شهدت المملكة المغربية خلال السنوات الأخيرة تحولات عميقة في مجال النقل الجوي، انعكست بشكل مباشر على دينامية السياحة الداخلية والخارجية، وكان لشركة الطيران منخفض التكلفة «ريان إير» دور بارز في هذا التحول، حيث باتت هذه الشركة الإيرلندية التي رسخت حضورها في السوق الأوروبية كخيار اقتصادي بامتياز، (باتت) اليوم لاعبا أساسيا في إعادة رسم خريطة السفر بالمغرب، سواء بالنسبة للمغاربة أو السياح الأجانب.

ودخلت «ريان إير» إلى السوق المغربية منذ سنوات بخطوط دولية ربطت المملكة بعدد من المدن الأوروبية الكبرى، لكنها سرعان ما انتقلت إلى مرحلة جديدة وحاسمة تمثلت في إطلاق أول شبكة داخلية من نوعها في تاريخ الشركة على الإطلاق، وبذلك، لم تعد «ريان إير» مجرد ناقل جوي ينقل السياح من الخارج إلى المدن المغربية، وإنما تحولت إلى رافعة للنقل الداخلي، مما منح المغاربة خيارا جديدا في تنقلاتهم داخل وطنهم.

ووفق العديد من الفاعلين في القطاع السياحي بالمغرب، فإن هذا التحول لم يقتصر على البعد الداخلي فحسب، بل يلتقي مع دفعة قوية على مستوى استقطاب السياح الأجانب، حيث ساهمت الرحلات منخفضة التكلفة في جعل المغرب أكثر تنافسية على الخريطة السياحية العالمية، حيث حققت مطارات المملكة نسب نمو استثنائية في 2024 و2025، خاصة في وجهات مثل مراكش وأكادير والرباط، فيما عرفت الأسواق الأوروبية الرئيسية، كالمملكة المتحدة وإيطاليا، ارتفاعا ملحوظا في أعداد السياح الوافدين عبر الرحلات الجوية التي تشغلها «ريان إير».

التشغيل الداخلي.. الاتفاق الأول من نوعه لـ «ريان إير» مع المغرب

يُعد المغرب أول بلد في العالم يوقع مع «ريان إير» اتفاقا خاصا بتشغيل شبكة رحلات داخلية، وهو ما يُعد سابقة في تاريخ هذه الشركة التي بنت استراتيجيتها العالمية على الرحلات العابرة للحدود داخل أوروبا، وقد أعلنت الشركة في صيف 2024، عن استثمار ضخم بلغ 1.4 مليار دولار أمريكي في المملكة، شمل تشغيل 11 مسارا داخليا جديدا يربط تسع مدن مغربية، من بينها مراكش، وفاس، وطنجة، ووجدة، وتطوان، وورزازات، والصويرة، أكادير، والعيون.

وحسب قراءة العديد من الفاعلين في القطاع السياحي، فإن هذا الاتفاق لم يكن مجرد صفقة تجارية، بل خطوة استراتيجية تحمل في طياتها أبعادا اقتصادية وتنموية، ففتح خطوط جوية بأسعار منخفضة بين مدن مغربية لطالما عانت من ضعف الربط الجوي، مثل ورزازات والرشيدية والصويرة، يعني كسر عزلة هذه المناطق، وإتاحة فرص جديدة للاستثمار والسياحة المحلية، كما ساعد على إعادة توزيع الحركة السياحية التي كانت متركزة بشكل شبه حصري على محور الدار البيضاء-مراكش، باتجاه مدن أخرى.

وتتجلى أيضا أهمية هذه الخطوة، وفق المصادر نفسها، في كونها جاءت بدعم مباشر من وزارتي النقل والسياحة والمكتب الوطني المغربي للسياحة، ما يعكس وعيا رسميا بأن تعزيز الربط الجوي الداخلي هو جزء لا يتجزأ من تطوير العرض السياحي الوطني، فالطائرة لم تعد وسيلة لنقل السياح الأجانب فقط، بل أداة استراتيجية لتنمية السياحة الوطنية وتحقيق التوازن بين الجهات.

> **يُعد المغرب أول بلد في العالم يوقع مع «ريان إير» اتفاقا خاصا بتشغيل شبكة رحلات داخلية، وهو ما يُعد سابقة في تاريخ هذه الشركة التي بنت استراتيجيتها العالمية على الرحلات العابرة للحدود داخل أوروبا، وقد أعلنت الشركة في صيف 2024، عن استثمار ضخم بلغ 1.4 مليار دولار أمريكي في المملكة، شمل تشغيل 11 مسارا داخليا جديدا يربط تسع مدن مغربية**

خيار جديد غيّر عادات المغاربة في السفر

قبل دخول «ريان إير» إلى مجال النقل الداخلي، كان السفر بين المدن المغربية رهينا إما بخيارات تقليدية مثل الحافلات والقطارات، أو بخطوط جوية محدودة العدد وأسعارها غالبا ما كانت مرتفعة، مما كان يجعل الطائرة خيارا نخبويا بالنسبة لفئات واسعة من المواطنين، لكن مع تدشين الشركة الإيرلندية لأول رحلاتها الداخلية في مارس 2024، تغير المشهد بشكل لافت، لدرجة أن وصفه العديد من المسافرين المغاربة بأنه «ثورة» في السفر الداخلي.

فاليوم، أصبح بإمكان المغاربة التنقل من مراكش إلى تطوان أو من فاس إلى أكادير بأسعار تبدأ من بضع مئات من الدراهم، وفي أوقات مرنة تتيح السفر لعطلة نهاية الأسبوع أو لرحلة عمل قصيرة، الأمر الذي خلق دينامية جديدة في سوق النقل الداخلي، وأعاد تعريف مفهوم السفر بالنسبة لشرائح واسعة من العائلات والشباب المغاربة، الذين وجدوا في الرحلات منخفضة التكلفة وسيلة عملية لاكتشاف مناطق بلادهم.

كما أن هذه الخدمة الجديدة أسهمت في خلق جسور غير مسبوقة بين المدن المغربية، فمغاربة الشمال بات بإمكانهم الوصول بسرعة إلى الجنوب، وسكان الوسط أصبحوا أكثر قربا من المناطق الصحراوية، الأمر الذي عزز التقارب الجغرافي والروابط الاجتماعية والاقتصادية بين الجهات، وساهم في إعادة توزيع الطلب السياحي على نطاق وطني.

ولم يقتصر الأمر على المغاربة فقط، بل استفاد السياح الأجانب أيضا من هذه الخطوط الداخلية، إذ بات بإمكانهم، مثلا، النزول في مراكش ثم التوجه مباشرة إلى ورزازات أو الصويرة أو العيون دون الحاجة للعودة إلى مطار الدار البيضاء، وهو ما يطيل مدة إقامتهم في المغرب ويزيد من إنفاقهم السياحي.

بوحوت: النقل الجوي أحدث دينامية سياحية ودور «ريان إير» بارز

قال الخبير في القطاع السياحي، الزبير بوحوت، إن القطاع السياحي المغربي يشهد دينامية غير مسبوقة، مدفوعةً بتوسع النقل الجوي الذي استقبل حوالي 11,8 مليون وافد عبر الجو سنة 2024، أي ما يمثل نحو 67 في المائة من إجمالي الوافدين الذين بلغ عددهم 17,41 مليون سائح في العام نفسه.

وأضاف بوحوت في حديث لـ «الصحيفة» أن الملاحظ هو أن الوافدين جوا سجلوا ارتفاعا بنسبة 23%+ مقارنة بعام 2023، بينما ارتفع إجمالي الوافدين بمعدل 20%+، ما يوضح أن نمو الوصول الجوي في 2024 فاق النمو العام للواردين إلى المملكة، موردا أنه خلال الفترة من يناير إلى غشت 2025، بلغ عدد الوافدين جوا حوالي 9,36 مليون سائح، أي ما يعادل 69% من إجمالي الوافدين البالغين 13,54 مليون سائح في هذه الفترة، مع تسجيل نمو بنسبة 16,52%+ عبر النقل الجوي مقابل 15%+ لإجمالي الوافدين، ما يوضح استمرار تفوق نمو الوصول الجوي على النمو العام للوافدين إلى المغرب.

وفي هذا الإطار، يتابع الخبير السياحي المذكور، تبرز شركة «رايان إير»، إلى جانب عدد من شركات الطيران الأوروبية الأخرى، كشريك استراتيجي لدعم هذا النمو، مشيرا إلى أنه بفضل شبكاتها الواسعة وأسعارها التنافسية، تمكنت هذه الشركات من تسهيل الربط المباشر بين مختلف المدن الأوروبية والوجهات المغربية، ما ساهم في تعزيز جاذبية المملكة لدى أسواق رئيسية مثل المملكة المتحدة وإيطاليا وإسبانيا وفرنسا.

وحسب الزبير بوحوت، فقد انعكس هذا الدور الإيجابي على الأداء الجيد لمطارات المملكة، حيث سجلت مطارات مراكش (33%+ في 2024 ثم 12%+ في 2025) وأكادير (35%+ ثم 13%+ في 2025) والرباط (42%+ ثم 35%+ في 2025) نموا استثنائيا، بفضل رحلات مباشرة ومنخفضة التكلفة، مما أتاح توزيع الحركة السياحية على مختلف الجهات وتعزيز التنمية الجهوية بعيدا عن الاعتماد الحصري على مطار الدار البيضاء.

كما ساعدت هذه الدينامية، وفق المتحدث نفسه، على تنويع شرائح المسافرين، إذ اجتذبت الرحلات منخفضة التكلفة فئات واسعة من الشباب والعائلات ومحبي العطلات القصيرة، وهو ما رفع من تنافسية المغرب على خريطة السياحة العالمية، مسجلا نموا قويا في الأسواق الأوروبية، لاسيما المملكة المتحدة (47%+ في 2024 ثم 25%+ في 2025) وإيطاليا (35%+ ثم 22%+ في 2025)، وهي أسواق تعتمد بدرجة كبيرة على رحلات الشركات الاقتصادية وفي مقدمتها «رايان إير».

واعتبر الخبير السياحي، الزبير بوحوت، أن استمرار ارتفاع عدد الوافدين عبر الجو بين عامي 2024 و2025، مع زيادة حصتهم من إجمالي السياح من 67% إلى حوالي 69%، يبرز بوضوح الدور المحوري لشركات الطيران منخفضة التكلفة، وفي مقدمتها «رايان إير»، في دفع عجلة السياحة المغربية وضمان استدامة هذا النمو على الصعيدين الوطني والجهوي، خاصة وأن النمو عبر النقل الجوي (16,52+ %) يتفوق على النمو العام للوافدين (15+ %) في 2025، مما يعكس أهمية تعزيز الشبكات الجوية ودعم الرحلات المباشرة من الأسواق الأوروبية.

بشكل عامل، يرى عدد من الفاعلين والخبراء في المجال السياحي، أن دخول «ريان إير» بقوة إلى السوق المغربية لم يكن مجرد إضافة عرض جديد في سوق الطيران، بل نقطة تحول حقيقية في قطاع النقل والسياحة بالمغرب، فمن خلال أول شبكة داخلية في تاريخها، ساهمت الشركة في تغيير عادات السفر لدى المغاربة، وفتحت الباب أمام إعادة توزيع الحركة السياحية وطنيا، وبفضل أسعارها التنافسية وشبكتها الواسعة، أسهمت في تعزيز مكانة المغرب كوجهة سياحية مفضلة في الأسواق الأوروبية.

كما أن المعطيات الرقمية التي تؤكد تفوق نمو النقل الجوي على النمو العام للسياحة، يبرز بوضوح أن «ريان إير» ليست مجرد ناقل اقتصادي، بل شريك استراتيجي في التنمية السياحية للمملكة. وما بين الرحلات الداخلية التي كسرت عزلة مدن مغربية، والخطوط الدولية التي عززت جاذبية الوجهات السياحية، يجد المغرب نفسه أمام مرحلة جديدة، يُتوقع أن تحمل المزيد من الفرص في أفق 2027، عندما تسعى الشركة لمضاعفة عدد مسافريها نحو المملكة إلى أكثر من 10 ملايين.

> **القطاع السياحي المغربي يشهد دينامية غير مسبوقة، مدفوعةً بتوسع النقل الجوي الذي استقبل حوالي 11,8 مليون وافد عبر الجو سنة 2024، أي ما يمثل نحو 67 في المائة من إجمالي الوافدين الذين بلغ عددهم 17,41 مليون سائح في العام نفسه.**

GLOVO.. العبودية الصفراء

«جيش» من الشباب يواجهون الموت في الشوارع لتحدي «خوارزميات» التطبيق الأصفر وكسب دراهم معدودة

الصحيفة من الرباط

لم يعدّ وجه العبودية بحاجة إلى سلاسل كي يُعرَف، إذ يكفي أن ترفع رأسك عند إشارات المرور في مدن المغرب لترى الخوذات الصفراء وهي تتقاطع بسرعة خاطفة، تُثير تذمر مستعملي الطريق ممن يعتبرون الأمر «طيشا»، فيما تخفي وراءها أجسادا شابة تحتمي من الشمس والمطر وتطاردها خوارزميات «التصنيف» و«القبول» و«الإلغاء» و«الإغلاق المؤقت للحساب»، فخلف كل حركة، تهديد بالحرمان من الدخل وضغط يتجاوز حدود العمل ليهدد الاستقرار الاجتماعي.

هكذا تُدار حياة آلاف الشبان في اقتصاد المنصّات، لا هم أجراء تحميهم مدونة الشغل، ولا هم مقاولون مستقلون بحق، بل إنهم مجرد «مقاولين ذاتيين» على الورق، بينما في الواقع يُساقون وفق جداول وأسعار يحدّدها طرف واحد، ولقوانين داخل تطبيق لا قاضٍ لها سوى الخوارزمية، تلك هي «العبودية الرقمية» للقرن 21، تبعية مطلقة تُخفيها خطابات «المرونة» و«ريادة الذات».

ومنذ أن اقتحمت الشركة الإسبانية «غلوفو» السوق المغربية صيف 2018، وهي تؤسس لنموذج عمل قائم على استغلال قانوني مكشوف، فبينما تتنصّل من كل التزامات علاقة الأجر/ربّ العمل، تُمارس الشركة رقابة تشغيلية صارمة تُخضع موصلي الطلبيات لتبعية مطلقة، كما لو كانوا أجراء بلا حقوق، كما أنّها شرعت في تشغيل مراهقين لا تتجاوز أعمارهم 17 و18 سنة، وتزجّ بهم في شوارع مكتظة دون أي شروط للسلامة المهنية، ولا تغطية تحميهم من الحوادث التي قد تُنهي حياتهم في أي لحظة.

ولم يعد الأمر مجرد هشاشة اجتماعية، بل استغلال صريح لأحداث تحت واجهة «المرونة»، بما يجعل «غلوفو» تُمارس شكلا معاصرا من العبودية الرقمية على حساب حياة شباب يافع يبحث عن فرصة شغل بكرامة.

ومنذ ربيع العام الجاري، انفجر هذا التوتر على شكل احتجاجات متتالية ووقفات بالدار البيضاء، طالب خلالها عمال التوصيل بالاعتراف بصفة الأجير، وتحسين التعريفة، وشفافية الخوارزميات، ووقف «إعدام الحسابات»، وقد بلغ هذا الغضب ذروته في إضراب وطني يومي 1 و2 شتنبر الماضي، الذي شلّ قلب العاصمة الاقتصادية بعدما سبقه جدل واسع حول «الخريطة المبتورة» للمغرب داخل التطبيق فيما تبنّى الاتحاد المغربي للشغل الملف، فصار قضية اجتماعية.

لكن خلف الشعارات تختبئ معادلة اقتصادية خانقة، فالمغرب يمثل السوق الرابع عالميا لغلوفو، بأكثر من 4500 ساعٍ نشط و6500 شريك تجاري، وأي تغيير في شروط العمل أو التعرفة يترك أثرا مباشرا على آلاف الأسر والمتاجر، غير أن «المرونة» الموعودة تتحول إلى عبء ثقيل، والمقصود هنا تكاليف الوقود والصيانة على عاتق السُعاة، اقتطاعات خفية، غرامات رقمية عبر تقليص الطلبيات أو تعطيل الحسابات. وهو ما يخلق هشاشة ليست طارئة، بل مبرمجة في صلب النموذج.

وعلى الورق، يتيح نظام «المقاول الذاتي» بوابة ضريبية مبسطة وولوجا إلى التأمين الإجباري عن المرض، لكنه لا يوفر حماية من أخطار الشغل ولا يضمن تعويضات العجز أو ريع الوفاة وأي حادث أثناء التوصيل رغم ضغوطات التوقيت التي تفرضها الشركة يظل مجازفة شخصية بلا غطاء ولا ضمان.

وما كان فراغا قانونيا صار مأساة حيّة، فوفق ما رصدته «الصحيفة»، بين أبريل وشتنبر الماضيين، توفي خمسة عمال توصيل «غلوفو» في حوادث دامية أثناء أداء عملهم، أخرهم في 21 شتنبر بالدار البيضاء، فيما لم تُسجّل هذه الوفيات كحوادث شغل، ولم تُعترف لعائلاتهم بتعويضات واضحة، فقط صمت رسمي، وصور جنازات، ورفاق يرددون بمرارة: «نموت لأن الخوارزمية تفرض علينا أن نخاطر بحياتنا لنحافظ فقط على حسابنا».

> **المغرب يمثّل السوق الرابع عالميا لغلوفو، بأكثر من 4500 ساعٍ نشط و6500 شريك تجاري، وأي تغيير في شروط العمل أو التعرفة يترك أثرا مباشرا على آلاف الأسر والمتاجر، غير أن «المرونة» الموعودة تتحول إلى عبء ثقيل، والمقصود هنا تكاليف الوقود والصيانة على عاتق السُعاة، اقتطاعات خفية، غرامات رقمية عبر تقليص الطلبيات أو تعطيل الحسابات. وهو ما يخلق هشاشة ليست طارئة، بل مبرمجة في صلب النموذج.**

هكذا يتحول الضغط الخوارزمي اليومي على الزمن والنقاط ومعدلات القبول إلى ضغط موت، حين يصبح الحفاظ على الحساب رهينا بسرعة تتحدى شروط السلامة، فالطريق لم يعد ممرا للعيش، بل مصيدة مفتوحة للأرواح الشابة.

من حلم البداية إلى كابوس «العبودية الرقمية»

محمد أيت صبان، واحد من أقدم عمال التوصيل بشركة «غلوفو» في المغرب، ولج عالم المنصة بتاريخ 10 أكتوبر 2018، حين كانت الشركة الإسبانية لا تزال في خطواتها الأولى داخل السوق المغربية، تحدث لـ«الصحيفة» بجرأة وبأدق التفاصيل، عن مسار التحولات الكبرى التي شهدتها «غلوفو»، وكيف تحوّلت من تجربة بدت في بداياتها إنسانية ومُغرية، إلى نموذج قائم على الاستغلال الممنهج، حيث تُدار حياة آلاف الشباب بقوانين داخل تطبيق لا يعرف الرحمة.

يبدأ محمد حديثه باسترجاع البدايات، فيقول: «غلوفو انطلقت من الصفر في المغرب، وكان العمال دائما رأس مالها الحقيقي والسبب المباشر في نجاحها واكتساحها السوق في البداية، ولأنها لم تكن معروفة، أرادت أن تضمن لنفسها موقعا، فوضعت لنا 15 درهما عن كل ساعة كضمان ثابت، حتى وإن لم نتوصل بأي طلبية، وقد كان ذلك يوفر حدًا أدنى من الأمان للعاملين. كنا نخرج إلى الشوارع مطمئنين أننا، مهما حصل، لن نعود صفر اليدين».

مساحة الاشتغال كانت صغيرة ومحدودة، والطلبات قليلة، لكن الشركة اعتمدت على حملات إشهارية واسعة، وفق عامل التوصيل الثلاثيني، مضيفا «أقصى ما كنا نحصّله يومها لا يتجاوز 80 درهما في اليوم، ومع ذلك كنا نشعر بنوع من الاستقرار النفسي».

لكن ما جعل التجربة مقبولة أكثر، حسب محمد لم يكن المال وحده، بل أسلوب الإدارة، «كان التعامل في البداية إنسانيا وممتازا، كان هناك تواصل مباشر مع الشركة الأم في إسبانيا، وكان المدير المسؤول في المغرب يتعامل معنا بإنصات واحترام لم نكن مجرد أرقام على شاشة، بل كنا شركاء في مشروع ناشئ يحاول أن يجد له موطئ قدم».

ولتشجيع عمال التوصيل على مضاعفة الجهد، وضعت الشركة حوافز مغرية، على غرار ألف درهم مقابل كل مائة طلبية يتم إيصالها، «كان ذلك دافعا كبيرا لنا، إذ كنا نشعر أن جهدنا مقدّر، وأن هناك مقابلا معقولا لتعبنا». ثم جاءت الجائحة، ومعها مرحلة فاصلة، يقول محمد: «كوفيد-19 غيّر كل شيء في وقت توقفت فيه أنشطة كثيرة، وفضلت شركات أن تحمي موظفيها من الخطر، واصلنا نحن عملنا في الشوارع، وبفضلنا، وبفضل تضحياتنا في أصعب الظروف، اكتسبت غلوفو شهرة واسعة وأصبحت اسما مألوفا في كل بيت»، الشركة استغلت الظرفية بسرعة، فبعدما كانت شراكتها مقتصرة على متاجر مرجان توسعت نحو المطاعم، ومع الحجر الصحي بدأ الربح الحقيقي يتدفق «لكن بينما تضاعفت أرباحهم، لم يتغير وضعنا القانوني أو الاجتماعي».

التحول الجذري جاء سنة 2021، حسب عمال التوصيل ذلك أن «الانقلاب الحقيقي وقع حين باعت الشركة 95 في المائة من أسهمها لشركة ألمانية تُدعى «ديليفيري هيرو»، وهي الشركة المالكة لتطبيقات توصيل في الخليج، ومنذ ذلك اليوم، بدأنا ندخل مرحلة المحنة. صار أي احتجاج أو اعتراض يُقابَل بتوقيف الحسابات، لم يعد صوت العامل مسموعا، بل صار مجرد تهديد.»

سلامة الطلبية أهم من حياتنا

ومع تطور الطلبيات وتغير مُلاك التطبيق، تعقدت الكثير من التفاصيل الخاصة بالتوصيل والتعامل مع العمال. يفصّل محمد قائلا: «أول الإجراءات التي اتُّخذت ضدنا كانت تقليص الضمان من 15 درهما في الساعة إلى 12، ثم إلى 8، مع أننا كنا نشتغل من منتصف النهار حتى العاشرة ليلا ثم ألغوا الضمان نهائيا، وحددوا التعريفة الأساسية في 7.20 درهما، قبل أن يخفضوها مجددا إلى 1.20 درهما فقط، تبع ذلك حذف تعويضات الأعياد والمناسبات التي كانت مستقرة في حدود 150 درهما، ثم حذف باقي الحوافز، وأخيرا، ألغوا حتى الحد الأدنى من التعويض، وقالوا إننا سنعمل وفق نظام 'البونيس'».

لكن الحقيقة، كما يوضح محمد، لم تكن سوى تحايل: «في السابق، كنا نتقاضى عن كل طلبية بشكل مستقل، حتى لو خرجت من مطعم واحد أما الآن، فإنهم يجمعون عدة طلبيات ويدفعون لنا تعويضا هزيلا واحدا، بينما هم يتقاضون أضعاف ذلك من الزبون ومن المطعم معا، والنتيجة؟ نحن نحصل على 16 سنتيما تقريبا مقابل جهدنا، وفق ما تحدده الخوارزمية».

هذه التحولات دفعت العمال للاحتجاج عبر وسائل التواصل الاجتماعي وفي مقرات الشركة، لكن الرد كان قاسيا، «بدأت سياسة القمع والتهديد، كثيرون خافوا من الكلام عن حقوقهم أما أنا، فعندما تحدثت علنا باسمي ووجهي، قامت الشركة بالتلاعب بالخوارزميات، ولم أعد أتوصل بأي طلبية».

لاحقا، جاء تحديث جديد للتطبيق، قُدم باعتباره نقلة نوعية ستضاعف الأرباح، لكن الحقيقة كانت صادمة، «في إسبانيا رفض العمال هذا النظام، لكن في المغرب فُرض علينا بالقوة في البداية، قدموا لنا تحفيزات مؤقتة ليغرونا، لكن سرعان ما اتضح أن الغاية هي امتصاص دمائنا، اليوم نعمل عشر ساعات متواصلة ولا نتجاوز 200 درهم، فيما المسافة الواحدة تصل إلى ثلاثة كيلومترات، والتعويض 6.50 دراهم، أي أقل بثلاثة دراهم مما كان عليه سابقا».

ويكشف محمد تفاصيل أكثر عن التطبيق الجديد: «في النسخة القديمة، كنا نعرف نقطة انطلاق الطلبية ونقطة الوصول، وكنا نقرر إذا كانت مربحة في النسخة الجديدة، حذفوا هذه المعلومات، وصارت العملية أشبه بالمقامرة قد تقبل طلبية وتكتشف أنك خاسر مع العلم أن البنزين على حساب عامل التوصيل رغم الغلاء».

ويعطي محمد مثالا على ذلك بالقول: «انتظرت طلبية 45 دقيقة، وفي النهاية وجدت أن التعويض 0.10 فقط، أقل من درهم واحد، لهذا ترى العمال يسرعون في الطريق بشكل جنوني، لأنهم تحت ضغط الخوارزمية والزمن، وحين يقع حادث، أول سؤال يُطرح: هل الطلبية ما تزال صالحة؟ سنرسل من يتسلمها، عندها فهمت أن حياتي لا تعني لهم شيئا، وأن قيمة صندوق طعام أكبر من قيمة جسدي».

بعد ذلك الحادث، لم يعد آدم قادرا على الاستمرار. يقول لـ «الصحيفة»: قررت أن أتوقف. لم أعد أحتمل أن أكون مجرد وسيلة في نظام يستنزفنا حتى آخر قطرة عرق، وإذا سقطنا في الشارع يكتفون بأن يضمنوا وصول الطلبية، لا شيء أكثر».

> **التحول الجذري جاء سنة 2021، حسب عمال التوصيل ذلك أن «الانقلاب الحقيقي» وقع حين باعت الشركة 95 في المائة من أسهمها لشركة ألمانية تُدعى «ديليفيري هيرو»، وهي الشركة المالكة لتطبيقات توصيل في الخليج، ومنذ ذلك اليوم، بدأنا ندخل مرحلة المحنة. صار أي احتجاج أو اعتراض يُقابَل بتوقيف الحسابات، لم يعد صوت العامل مسموعا، بل صار مجرد تهديد.**

وفاة أمين كانت الشرارة التي فجرت الغضب، يروي محمد بمرارة: «والدته ذهبت إلى الشركة، فكان ردهم صادما. تعاملوا معها وكأن حياة ابنها لا قيمة لها. قالوا لها بالحرف: «ولدك مثل طفل صغير أعطيناه خمسة دراهم وسخرناه فتعرض لحادثة»، تلك الكلمات تجردت تماما من الإنسانية، وأظهرت حجم الاستهتار بأرواحنا».

هكذا يلخص محمد أيت صبان مسار تجربته، من بداية إنسانية عام 2018، حيث كانت هناك ضمانات وحوافز، إلى مرحلة 2025 حيث أصبح كل شيء خاضعا لسلطة الخوارزميات، فمن 15 درهمًا للساعة إلى 10 سنتيمات بعد 45 دقيقة انتظار، ومن وعد بالمرونة والحرية، إلى واقع من القمع والتهديد، ومن فرصة عمل، إلى مصيدة موت مفتوحة في شوارع المغرب، فيما شهادته صارت وثيقة دامغة على كيف تُدار العبودية الرقمية في صيغتها المغربية، وكيف تتحول حياة الشباب إلى مجرد وقود لآلة أرباح عابرة للحدود.

تحت رحمة الخوارزمية

آدم شاب لم يتجاوز العشرين، دخل عالم «غلوفو» وهو يظن أنه وجد بابا يفتح له طريق الرزق، كان يعتقد أن الدراجة التي اشتراها بمدخرات عائلية، والهاتف الذي ثبّت عليه التطبيق، سيقودانه إلى استقلالية مالية طالما حلم بها، لكن الحقيقة كما يروي، كانت أبعد ما تكون عن ذلك.

يقول آدم لـ «الصحيفة»: «كنت أعتقد أني سأعمل بحرية، وسأكون سيد وقتي، لأكتشف أني مجرد رقم صغير في معادلة ضخمة تتحكم فيها خوارزمية لا ترى فينا إلا وسائل لنقل الطلبيات»، يقول آدم بصوت يغلبه الغضب «إذا رفضت طلبية تُعاقَب، إذا تأخرت دقيقة تُخصم نقاطك، إذا اشتكى الزبون، يُغلق حسابك. نحن لسنا أجراء تحمينا مدونة الشغل، ولسنا مقاولين مستقلين قادرين على التفاوض، نحن فقط مقاولون ذاتيون على الورق أما في الواقع فنحن عبيد لهذا التطبيق».

يستعيد آدم بمرارة تلك الليلة التي غيّرت كل شيء: «كنت مُسرعاً على دراجتي في شوارع الدار البيضاء لألحق بالطلبية في وقتها، اصطدمت بدراجة نارية أخرى وسقطت أرضا، نزفت دما، وكان المارة يحاولون مساعدتي، لكن المكالمة الأولى التي تلقيتها من الشركة لم تسأل عن صحتي، لم تسأل إن كنت حيًا أو بحاجة إلى إسعاف، كان السؤال الوحيد هو هل الطلبية ما زالت صالحة؟ سنرسل من يتسلمها، عندها فهمت أن حياتي لا تعني لهم شيئا، وأن قيمة صندوق طعام أكبر من قيمة جسدي».

قصة آدم ليست حالة فردية، بل هي صورة مصغّرة لواقع آلاف الشباب جميعهم يعملون تحت ضغط خوارزمي خانق، يتحملون وحدهم كلفة الوقود والصيانة والتأمين، بل وحتى الصندوق الحامل للهوية البصرية للشركة، والخوذة بأثمنة تتراوح ما بين 180 و250 درهما للواحدة، ودون أي حماية اجتماعية أو تعويض عند الحوادث.

ونظام «المقاول الذاتي» الذي يُفرض عليهم لا يوفر سوى غطاء ضريبي وتأمينا صحيا عاما لا يشمل مخاطر الشغل ولا يعترف بالإصابة أو الوفاة كحادث مهني، وهكذا، يُدفعون كل يوم إلى الشوارع كجنود مجهولين، يقاتلون من أجل فتات دخل، بلا سند قانوني ولا ضمان اجتماعي.

خريطة مطالب واقعية

محمد، الذي عاش بدايات «غلوفو» في المغرب، لم يكن يتوقع أن يجد نفسه ذات يوم واقفا في الشارع يحتج علنا ضد الشركة ويخاطب الصحافة عن معاناة زملائه وفق ما أكده لـ «الصحيفة»، لكنه يروي أن وفاة أمين في الدار البيضاء شكّلت نقطة الانفجار، موردا «وفاة أمين أخرجتنا لأول مرة إلى الشارع، وصادفت عيد الشغل، كانت سابقة، لم يسبق لنا أن تجرأنا على التظاهر علنا، كنا دائما نعيش الخوف من الإجراءات الانتقامية للشركة، لذلك اضطر معظمنا لارتداء الكمامات، ونحن نتحدث للصحافة، حتى لا تُلتقط صورنا أو تُعرف هوياتنا ماعداي، لكن عموما ما كنا نخشاه حصل بالفعل، الشركة ردّت على احتجاجنا بإغلاق حساباتنا».

يحكي محمد أن ما حدث بعد ذلك، كان أشبه بـ «حرب مفتوحة»، فالاتحاد المغربي للشغل، كما يقول، كان أول من تبنّى ملفهم بشكل منظم. «في الحقيقة، النقابة كانت تبحث عنا منذ 2021، درست أوضاعنا، أعدت تقارير واستبيانات، حاولت أن تفهم واقعنا وفي لحظة الحسم، قررنا أن نؤسس مكتبا نقابيا خاصا بنا، وقام الاتحاد بتكويننا وتأطيرنا. علّمونا ما لنا وما علينا، قبل ذلك كنا نعيش في العشوائية، لكننا بدأنا نفتح أعيننا على حقيقة وضعنا كعمال يعملون تحت غطاء المقاول الذاتي».

ردُّ الشركة كان متوقعا، لكنه كان عنيفا أيضا، يقول محمد: «بعد احتجاجاتنا ووقفاتنا وخروجنا إلى الإعلام، سارعت إلى إغلاق حساباتنا، وفي المقابل أدخلت شبابا آخرين بدلا منا بينهم حتى مراهقون لم تتجاوز أعمارهم 17 أو 18 سنة، لا يحملون صفة المقاول الذاتي، بل مجرد بطاقة وطنية، وكأن حياة الناس لعبة، وكأن أي واحد يمكن استبداله بآخر أصغر سنًا وطيعًا أكثر».

يقول محمد إنه شخصيا تعرّض للتهديد المباشر «رفضوا مجالستنا ومحاورتنا، بل تم تهديدي بالاختطاف من طرف الشركة إذا واصلت العمل النقابي، لدي شكاية رسمية لدى وكيل الملك بهذا الخصوص». ويضيف أن الاجتماع الوحيد الذي عقدته الشركة معهم في البداية كان مليئا بالإهانات والإجراءات غير القانونية: «أول ما فعلوه أنهم سحبوا منا الهواتف حتى لا نسجّل الحوار. جلسنا ساعات طويلة، عرضنا مطالبنا، لكن لم يحدث شيء، ثم جاءت وفاة أمين لتصب الزيت على النار، وتتحول الأزمة إلى صراع مفتوح».

هنا تقاطعه فاطمة الزهراء، عضوة المكتب الوطني للشبيبة العاملة المغربية المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، لتؤكد أن النقابة لم تتعامل مع الملف بسطحية، بل انخرطت فيه بجدية ومسؤولية «قمنا بتقارير ودراسات ميدانية، ووقفنا على خبايا الشركة وما يعانيه عمال التوصيل وارتأينا أن ندافع عنهم ونترافع لصالحهم، نحن مؤمنون بعدالة قضيّتهم وأحقيّتهم في الدفاع عن حقوقهم الكاملة والمشروعة».

تروي فاطمة الزهراء أن النقابة لم تكتف بالاحتجاجات، بل بادرت بالخطوات المؤسساتية «راسلنا الشركة بشكل استباقي في يوليوز الماضي. وبعد أسبوع فقط، تواصلوا معنا عبر ممثلهم القانوني، وحضروا اجتماعًا امتد من الحادية عشرة صباحًا إلى الثالثة بعد الزوال لكن الاجتماع لم يسفر عن أي نتيجة عملية».

وتفصّل ما جرى: «الشركة اشترطت أن يوقع حوالي مائة من عمال التوصيل التزاما غامضا. وقيل لهؤلاء العمال، الذين جرى توقيف حساباتهم، إن السبب هو «الغش» أو «الاحتيال» لكن عندما يسألون كيف؟ أين الدليل؟ كان جواب الموظف دائما «لا أعرف، جاءني الأمر من فوق». ومن الواضح أن الهدف لم يكن الغش، بل استهداف الأشخاص الذين احتجوا وتحدثوا للإعلام عن حقوقهم».

وتسترسل النقابية بلهجة حادة: «ما على الشركة أن تفهمه، وحاولنا شرحه مرارًا، هو أن المقاول الذاتي، في القانون، يعتبر شريكا للشركة، وليس أجيرا يخضع لعلاقة تبعية، وبالتالي، فإن منعه من العمل أو إغلاق حسابه بهذه الطريقة يساوي الطرد التعسفي، والقانون واضح، لكن الشركة تلتف عليه وتُراهن على ضعف التنظيم لدى هؤلاء الشباب».

وتوضح أن الاتحاد المغربي للشغل حمل معه في ذلك اللقاء مطلبين رئيسيين: «أولا، إعادة جميع الشباب الذين تم توقيفهم بدون استثناء، لأن توقيفهم كان تعسفيا، ثانيا، الجلوس مع المكتب النقابي ومفاوضته، لأنه الجهة الوحيدة التي تعرف عن قرب معاناة هؤلاء العمال، وتستطيع التعبير عن مطالبهم بدقة من ظروف العمل إلى المسافات الطويلة، ومن التعويضات الهزيلة إلى غياب التغطية الاجتماعية».

لكن الشركة لم تكتف بالرفض، بل زادت في تعنتها وفق النقابية التي أوردت في حديثها لـ «الصحيفة»: «المسؤولون هناك اشترطوا أن يتم وقف المسيرات والاحتجاجات نهائيا، وأن يوقع العمال التزامات مكتوبة. ورفضوا مجالسة المكتب النقابي، بل وصل بهم الأمر إلى المطالبة بتغيير أعضاء المكتب أنفسهم، مع أنهم لم يجلسوا معهم يوما واحدا من قبل، ولم يستمعوا لمطالبهم بشكل مباشر، كيف يرفضون الجلوس مع مكتب لم يختبروه أصلا؟ هكذا فشلت كل محاولات الوساطة، وتعطل الحوار الاجتماعي، ليس لأننا لم نرغب في الحل، بل لأن الشركة تواصلت بعنادها ورهانها على التلاعب بالاستقرار الاجتماعي لهذه الفئة».

> **«ما على الشركة أن تفهمه، وحاولنا شرحه مرارًا، هو أن المقاول الذاتي، في القانون، يعتبر شريكا للشركة، وليس أجيرا يخضع لعلاقة تبعية، وبالتالي، فإن منعه من العمل أو إغلاق حسابه بهذه الطريقة يساوي الطرد التعسفي، والقانون واضح، لكن الشركة تلتف عليه وتُراهن على ضعف التنظيم لدى هؤلاء الشباب».**
>
> **فاطمة الزهراء، عضو المكتب الوطني للشبيبة العاملة المغربية المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل**

تصريحات محمد وفاطمة الزهراء، كل من موقعه، تكشف صورة واحدة هي أن عمال التوصيل يواجهون آلة اقتصادية عملاقة لا ترى فيهم سوى أدوات إنتاج، وشركة ترفض الحوار وتفضل إغلاق الحسابات وتهديد النقابيين بدل أن تعالج أصل المشكلة، وبالتالي فهي مواجهة غير متكافئة بين شباب يافع يبحث عن قوت يومه، ونموذج اقتصادي عابر للحدود يراكم الأرباح ويترك وراءه ضحايا بلا حماية.

المسار المؤسساتي.. ماذا قالت الدولة للسوق؟

لم تكن احتجاجات ووقفات عمال التوصيل وحدها ما ضغط على «غلوفو» في المغرب، فمنذ 19 فبراير 2024، فتح مجلس المنافسة مسطرة تحقيق من تلقاء نفسه بخصوص شبهات ممارسات منافية لقواعد السوق في منصّات طلب وتوصيل الوجبات وبعد اكتمال التحقيق، تم تبليغ الشركة بـ «تقرير المؤاخذات» وفق المادة 29 من قانون حرية الأسعار والمنافسة أي أنّ الملف خرج من دائرة التحري إلى اتهامات مُفصّلة تشمل استغلالا تعسفيا لوضع مهيمن، واستغلال وضعية تبعية اقتصادية لشركاء المنصة.

وفي 22 أكتوبر 2024، بلغ التصعيد ذروته حين نفّذ المجلس عملية تفتيش في مكاتب «غلوفو» بالمغرب وهي خطوة نادرة في مثل هذه القضايا قبل أن تتبلور في نهاية ماي 2025 قائمة مؤاخذات واسعة ضد الشركة تزامن ذلك مع إيداع منافس محلّي شكاية في اليوم نفسه، في سياق تنافسي محتدم داخل سوق «الوجبة الأخيرة» وهذه العناصر عكست أن الملف لم يعد مجرد خلاف تجاري، بل قضية هيكلة سوق.

جوهر «شكايات مجلس المنافسة» كما تسرب للإعلام انحصر في ثلاثة محاور كبرى هي سوء استغلال وضع مهيمن، و استغلال وضعية تبعية اقتصادية لدى الشركاء (مطاعم، مقاهي...)، وتطبيق أسعار منخفضة على نحو غير طبيعي بما يُحتمل معه إقصاء المنافسين، وهذه العناوين القانونية تُترجم ميدانيا إلى بنود تعاقدية خانقة، وأتعاب/عمولات تُمليها المنصة منفردة، ونُظم ظهور/تصنيف داخل التطبيق تؤثر مباشرة على حظوظ الشركاء في الوصول إلى الزبون.

أمام هذا المسار، طلبت «غلوفو» في 17 يونيو 2025 الاستفادة من إجراء التسوية (المادة 37)، وهو ما وافق عليه المجلس في 26 يونيو 2025. وفي 24 يوليوز 2025، صادق المجلس بالإجماع على اتفاق تسوية مُلزم أنهى المسطرة المحتكمة، وأضفى قوّة إلزام على تعهّدات الشركة، وبهذا، تحوّلت الشكايات من وقائع محل نزاع إلى التزامات قابلة للتتبع والتفتيش.

ماذا تضمّنت التسوية؟ أولا، حذف كل بنود الحصرية أو ما في حكمها من العقود مع الشركاء (لاسيما المطاعم والمقاهي)، مع إلزام «غلوفو» بعدم رفع العمولات عند تعديل العقود القائمة والهدف هو تحرير الشركاء للتعامل مع منصات منافِسة دون عقاب أو تضييق.

ثانيا، تعزيز الشفافية الخوارزمية عبر دليل واضح لمعايير الترتيب والظهور على التطبيق، وضمان تكافؤ الفرص في أدوات الظهور المدفوع والرعاية وفق شروط موضوعية غير تمييزية، ثم ثالثا، تحديد سقف عمولة 30% كحد أعلى، مع مراجعة العقود التي تتجاوزه، ورابعا، برنامج امتثال للمنافسة داخل الشركة (خريطة مخاطر، تكوين للموظفين، وتعيين مسؤول امتثال) مع رقابة لاحقة من المجلس وإمكانية إعادة تقييم الالتزامات مع أي تغيير هيكلي في السوق.

> **جوهر «شكايات مجلس المنافسة» كما تسرب للإعلام انحصر في ثلاثة محاور كبرى هي: سوء استغلال وضع مهيمن، و استغلال وضعية تبعية اقتصادية لدى الشركاء (مطاعم، مقاهي...)، وتطبيق أسعار منخفضة على نحو غير عادي: بما يُحتمل معه إقصاء المنافسين، وهذه العناوين القانونية تُترجم ميدانيا إلى بنود تعاقدية خانقة، وأتعاب/عمولات تُمليها المنصة منفردة، ونُظم ظهور/تصنيف داخل التطبيق تؤثر مباشرة على حظوظ الوصول إلى الزبون.**

وللمرّة الأولى، لامست التسوية جانبا اجتماعيا متصلًا بالرُّكن البشري في هذا السوق، من خلال التزامات تجاه عمّال التوصيل إذ نصّ المجلس على «اتخاذ تدابير لرفع قيمة الخدمات المُنجزة من قبل الموصّلين بشكل منصف مع تعزيز استقلاليتهم»، فيما أعلنت الشركة بالتوازي عن مساهمة مالية سنوية إضافية تقارب 31 مليون درهم تُوجَّه مباشرة إلى الموصّلين العاملين بصفة «مقاول ذاتي»، إضافة إلى صندوق «تأثير» بقيمة 5 ملايين درهم سنويًا للمنح الدراسية والتكوين والسلامة الطرقية، ورغم أن البيان الرسمي يركّز على المبدأ والاتجاه، فقد أوضحت تقارير صحفية تفاصيل الأرقام والآليات.

بهذا المعنى، أعادت شكايات مجلس المنافسة صياغة قواعد اللعبة من خلال عُقود بلا حصرية، عمولات بسقف معلوم، خوارزمية تحت ضوء الشفافية، وبرنامج امتثال تُراقبه سلطة مستقلة، لكنّ العقدة الاجتماعية لم تُحل تلقائيا، فالإجراءات التنافسية لا تُساوي تلقائيا حقوقًا مهنية، ولا تُحوّل تلقائيا «المقاول الذاتي» إلى أجير ذي حماية كاملة، وهنا، تتقاطع شرعية السوق مع عدالة العمل، فالأولى عالجها المجلس بإصلاحات مُلزمة، والثانية ما تزال معلّقة بين النقابات والشركة والمُقنّن، ريثما تتضح آليات التعويض والحوادث والتغطية المهنية في نموذج المنصّات.

وعلى العموم، فإن جوهر معضلة عمال «غلوفو» في المغرب يكمن في تعريفهم القانوني، هل هم أجراء، أم مقاولون مستقلّون؟ الشركة تصرّ على إدراجهم في خانة «المقاول الذاتي»، وهو نظام أحدثه المغرب سنة 2015 لتبسيط الإجراءات الضريبية وتشجيع العمل الحرّ وبموجبه، تكفي بطاقة تعريف وطنية لفتح صفة «مقاول ذاتي»، مع إمكانية أداء ضريبة منخفضة، والولوج إلى نظام التأمين الإجباري عن المرض (AMO) عبر الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي.

لكن هذا النظام، رغم إيجابياته في تمكين فئات مهنية من القطاع غير المهيكل، يظل بعيدا عن ضمانات الأجير كما تنص عليها مدونة الشغل المغربية، فالأجير يتمتع بحماية من حوادث الشغل والأمراض المهنية، وبحق التعويض عند الطرد، وبعطل مؤدى عنها، وبحق التفاوض الجماعي بينما المقاول الذاتي لا يملك أيًا من هذه الحقوق، وفي حالة «غلوفو»، أصبح هذا النظام مجرد غطاء قانوني للتنصل من الالتزامات الاجتماعي فلا تعويض عند الحوادث، ولا اعتراف بالوفاة كحادث مهني، ولا حماية من الطرد التعسفي عبر «إغلاق الحساب».

والمفارقة هنا أن عمال التوصيل يخضعون عمليا لكل مظاهر علاقة التبعية، فالشركة تحدد التعرفة، توزع الطلبيات، تعاقب بالحرمان أو الإغلاق، وتراقب الأداء عبر الخوارزمية أي أن شروط «الأجر/رب العمل» حاضرة بوضوح، بينما الإطار القانوني يُصرّ على معاملتهم كـ «شركاء مستقلين».

المستشفيات العمومية في المغرب.. أفرنة إهمال وعذاب وموت غامض للمواطنين

فشل مروع لحكومة أخنوش في تدبير القطاع يوقظ احتجاجات في العديد من مدن المملكة

الصحيفة - خولة اجعيفري

في شتنبر الماضي، بدا مدخل المستشفى الجهوي الحسن الثاني بأكادير وكأنه خرج من دائرة المألوف وأصبح مسرحا مفتوحا للوجع. فالشارع الضيق المؤدي إلى البوابة الرئيسية ازدحم بعشرات المواطنين الذين وحدتهم مصيبة واحدة، وجوه أرهقها السهر في قاعات الانتظار، عيون غارقة في دموع لا تجف، أطفال صغار يمسكون بأيدي أمهاتهم في صمت مرتبك، ورجال يرفعون لافتات بخطوط يدوية متعرجة كتب عليها «لا لقتل الأمهات»، «سبيطار خصو سبيطار».

كانت الشموع الصغيرة المصفوفة على الأرض تذوب ببطء، وكأنها تكتب بالضوء الساطع حكاية حياة أُطفئت قبل أوانها والهتافات التي تعالت من حين لآخر تحولت إلى صرخات عارية من أعماق قلوب مثخنة بالفقد تختلط بالزغاريد الموجوعة في محاولة يائسة لستر الألم الذي تقاسيه المستشفيات العمومية في كل أرجاء الوطن.

الشرارة التي فجّرت هذا المشهد لم تكن حادثا عابرا يمكن تجاوزه في سجلات إدارة المستشفى، بل مأساة مكتملة الأركان تكمن في وفاة ثماني نساء في ظرف أسبوع بعد خضوعهن لعمليات قيصرية داخل المؤسسة نفسها، وهنا نتحدث عن ثماني أرواح قُطفت في مكان كان يفترض أن يكون ممرا للفرح، فإذا به يتحول إلى معبر نحو الفاجعة، وفي كل جنازة من تلك الجنائز كان السؤال يلاحق الجميع، كيف يُفقَد جميعا بالطريقة نفسها وفي المكان نفسه؟ أهو القدر، أم هو عجز ممنهج؟ أم هو انهيار منظومة لم تعد تقوى على حمل أبسط أعباء الحياة؟

حين وصل وزير الصحة والحماية الاجتماعية أمين التهراوي، إلى عين المكان، بعد أيام، كان الغضب قد سبق خطواته محاطا بمرافقيه وبنظرات عشرات المواطنين الغاضبين، فحاول أن يرسم صورة للمسؤول الذي يستمع ويتخذ قرارات عاجلة، حيث أعلن عن إعفاءات في الإدارة المحلية والجهوية، وكأنه يضع رأسا فوق المقصلة ليطمئن الرأي العام، بينما صدى القرارات كان باهتا أمام علوّ أسئلة من قبيل: هل يكفي إعفاء مسؤول هنا أو هناك لإيقاف نزيف الموت في أقسام الولادة والمستعجلات والعمليات؟ أين مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة من كل هذا؟ وهل المشكلة في الأشخاص أم في بنية نظام صحي متآكل يتداعى منذ عقود؟

المشهد في أكادير لم يكن إلا قمّة جبل جليد يخفي تحت سطحه تراكمات طويلة تقاسيها مختلف المستشفيات العمومية في المملكة التي تفتقد للتجهيزات في مدن صغرى، أقسام مستعجلات مكتظة بلا أطباء، مواعيد جراحية مؤجلة إلى أجل غير مسمى، وأطر طبية ترحل بحثا عن ظروف أفضل، فيما ومع كل احتجاج يطل المسؤول الحكومي الوافد حديثا على قطاع الصحة ببلاغ رسمي وجولات باردة وهو يَعِد بإصلاحات قريبة لكن الواقع يعيد إنتاج نفسه ببرود قاتل.

الشرارة الأولى لحراك الصحة

لم يكن أحد يعتقد أن قسم الولادة في المستشفى الجهوي الحسن الثاني بأكادير سيتحول في غضون أسابيع إلى مسرح مفتوح للفاجعة والغضب فالثماني نساء وربما أكثر فقدن حياتهن في ظرف وجيز بعد عمليات قيصرية، وهي مشاهد لا تختلف روايات الأسر حولها إلا في التفاصيل الصغيرة لكنها تجتمع على حقيقة واحدة، الموت كان سريعا وغير مفهوم، ولم يجد من الوزارة الوصية تفسيرا شافيا أو جوابا مقنعا.

البداية تعود إلى أواخر غشت الماضي، ففي 27 منه، حلّت لجنة تفتيش تابعة لوزارة الصحة بالمستشفى بعد تواتر أخبار عن وفيات متتالية لنساء حوامل، ووجود

أمين التهراوي، وزير الصحة والحماية الاجتماعية

> **الشرارة التي فجّرت هذا المشهد لم تكن حادثا عابرا يمكن تجاوزه في سجلات إدارة المستشفى، بل مأساة مكتملة الأركان تكمن في وفاة ثماني نساء في ظرف أسبوع واحد بعد خضوعهن لعمليات قيصرية داخل المستشفى الجهوي الحسن الثاني بأكادير، وهنا نتحدث عن ثماني أرواح قُطفت في مكان كان يفترض أن يكون ممرا للفرح، فإذا به يتحول إلى معبرٍ نحو الفاجعة**

اللجنة كان دليلا على أن الوزارة كانت على علم بوقوع خلل خطير حاولت الإبقاء على ملفه محاطا بتكتم غير مفهوم إذ لم يُعلن أي تقرير، ولم يُقدَّم للرأي العام أي توضيح أولي وكأن المسؤولين كانوا يراهنون على أن تمر العاصفة بصمت لكنها لم تمر، بل بدأت تتضخم في الخفاء إلى أن انفجرت.

في 8 شتنبر، دوّت أول صرخة من داخل المدينة بعدما تأكدت وفاة سيدة في الثلاثينات من عمرها مباشرة بعد وضع مولودها بعملية قيصرية، والخبر لم يكن سوى بداية كرة ثلج تدحرجت وسرعان ما شرعت وسائل الإعلام المحلية في بث أخبار متفرقة عن وفيات مشابهة داخل نفس المستشفى، ثم تقارير أكدت سقوط ست ضحايا آخرين، فيما ذكرت منصات أخرى أن العدد بلغ ثمان، في حين تداول السكان في شهاداتهم أن حصيلة الأرواح ارتفعت إلى عشر نساء، وهذا التضارب كان انعكاسا مباشرا لغياب أي رواية رسمية دقيقة، وترك الساحة للشائعات والتأويلات والقلق الجماعي الذي اجتاح أسر المرضى والساكنة على حد سواء.

في تلك الأثناء، لم يعد الاحتقان محصورا في الخارج، بل امتد إلى داخل أسوار المؤسسة نفسها، أطباء وممرضون انضموا إلى موجة السخط، وأصوات نقابية ارتفعت متهمة الإدارة المركزية والجهوية بالتهاون في مواجهة انهيار مستشفى عمومي يُفترض أن يستوعب حالات أربع جهات جنوبية للمملكة بأكملها.

بعض الأطباء الشبان لجؤوا إلى وسائل التواصل الاجتماعي لنقل شهاداتهم من الداخل، فنشروا مقاطع فيديو وصورا تُظهر طوابير النساء الحوامل وهن ينتظرن لساعات، وأخرى توثق أجهزة معطلة وغرف عمليات شبه فارغة من المعدات، نقابيون تداولوا تقارير داخلية تفيد بأن المواعيد في بعض التخصصات تؤجل لأشهر، وأن أجهزة حيوية مثل جهاز «السكانير» ظل خارج الخدمة لأسابيع، ما يضطر المرضى إلى التنقل مئات الكيلومترات نحو مراكش أو الدار البيضاء لإجراء فحوص عاجلة.

إحدى الممرضات كتبت في تدوينة انتشرت على نطاق واسع: «لسنا هنا لنمارس مهنة التمريض، بل لنطفئ الحرائق يوميا بما يتوفر لدينا من موارد شبه منعدمة، لا أدوية كافية، لا تجهيزات أساسية، ولا طواقم بشرية لتغطية الكم الهائل من المرضى». بينما صرّح عبد الله بوزيد، الكاتب الجهوي للجامعة الوطنية للصحة التابعة للاتحاد المغربي للشغل بأكادير، لـ «الصحيفة» أن «ما يقع اليوم ليس مفاجئا، بل هو نتيجة سنوات من التهميش الممنهج للمستشفى الجهوي الحسن الثاني الذي تحمّل فوق طاقته باعتباره المؤسسة المرجعية لأربع جهات جنوبية، دون أن يُواكب ذلك أي استثمار في الموارد البشرية أو التجهيزات.

وتابع النقابي في حديثه لـ «الصحيفة»: «لدينا أقل من نصف العدد المطلوب من أطباء التخدير والإنعاش وقسم الولادة يشتغل في ظروف غير إنسانية. ثلاث قاعات للعمليات تستقبل أضعاف طاقتها، وجهاز سكانير واحد يتعطل لأيام متواصلة، فيما يُحال المرضى على مدن أخرى لإجراء فحوص أساسية، أما المواعيد، فبعضها يُحدد بعد أربعة أشهر، وهو ما يجعل حياة الناس معلقة بين الانتظار والموت. لقد بات المستشفى أشبه بمصيدة للموت بدل أن يكون ملاذا للعلاج، والمسؤولية لا تقع فقط على الإدارة المحلية، بل على السياسات الحكومية التي همّشت الصحة العمومية لصالح منطق الخوصصة».

مع هذه الشهادات المتدفقة، لم يعد ممكنا إنكار حجم المأساة. فالمدينة التي تقع وسط المملكة كانت تستفيق كل يوم على خبر وفاة جديدة، ووجدت نفسها في قلب عاصفة وطنية تضع أسئلة محرجة على طاولة الحكومة، وتعيد النقاش حول الحق في الصحة إلى الواجهة بشكل غير مسبوق.

وفي شهادات حية بثتها منابر محلية، قالت والدة إحدى الضحايا: «ابنتي دخلت على رجليها لإجراء عملية قيصرية عادية، لكنها لم تخرج حيّة. لم يخبرنا أحد بأي تفاصيل، فقط قيل لنا إنها توفيت بسبب مضاعفات، أي مضاعفات هذه؟ لقد كانت بصحة جيدة». فيما صرخ قريب ضحية أخرى: «لو كان هذا في مصحة خاصة، لما ماتت، نحن أبناء الشعب نموت هنا لأننا لا نملك ثمن المصحات».

> **الضغط الشعبي أجبر وزير الصحة أمين التهراوي على الحضور إلى أكادير في 16 شتنبر الماضي، لكن زيارته قُرئت كخضوع للإكراه الشعبي والإعلامي لا كخطوة استباقية خصوصا وأنه أعلن إجراءات تأديبية في حق مسؤولين بالمديرية الجهوية والمندوبية الإقليمية فيما النقابات استقبلت القرارات ببرود، معتبرة الأسماء لا يعالج الأزمة».**

النقابة الوطنية للصحة بأكادير أصدرت بيانا في 10 شتنبر حذّرت فيه من انهيار المنظومة العمومية، مؤكدة أن المستشفى يعاني من خصاص حاد في أطباء التخدير والإنعاش، وأعطاب متكررة في التجهيزات، وانقطاع الأدوية الأساسية. وطالبت بفتح تحقيق قضائي مستقل، بدل الاكتفاء بالتحقيقات الإدارية التي «لا تفضي إلى شيء سوى طي الملف في الرفوف».

وفي 14 شتنبر، تحوّل مدخل المستشفى إلى ما يشبه ساحة عامة للاحتجاج فمئات المواطنين تجمعوا حاملين اللافتات ورددت أصوات النساء: «الصحة حق ماشي امتياز»، «الشعب يطالب بإسقاط الفساد»، «أرواحنا ليست أرقاما» «السبيطار خصو سبيطار» كان المشهد محملا بالغضب والحزن وبرز لأول مرة حضور جمعيات حقوقية محلية، إذ قال أحد نشطاء الجمعية المغربية لحقوق الإنسان: «ما يجري هنا جريمة صمت رسمي، وليس مجرد حادث طبي».

الضغط الشعبي أجبر وزير الصحة أمين التهراوي على الحضور إلى أكادير في 16 شتنبر الماضي، لكن زيارته قُرئت كخضوع للإكراه الشعبي والإعلامي لا كخطوة استباقية خصوصا وأنه أعلن إجراءات تأديبية في حق مسؤولين بالمديرية الجهوية والمندوبية الإقليمية فيما النقابات استقبلت القرارات ببرود، معتبرة أن «تغيير الأسماء لا يعالج الأزمة».

وأحد الأطباء المقيمين علق على زيارة الوزير في حديثه لـ «الصحيفة» بالقول: «نحن نعمل بعدد قليل من الأطباء في مواجهة عشرات الحالات يوميا، نُرهق حتى الانهيار ولا نحصل على الحد الأدنى من الوسائل الطبية». مضيفا: «زيارة الوزير لبضع دقائق لم تغير شيئا السكانير لم يشتغل بعد، فقط هي محاولة لامتصاص الغضب لكن ما يقع في المستشفى أسوأ بكثير مما يروج له».

وبالفعل، توالت بعد ذلك أخبار عن إعفاءات جديدة في 17 و18 شتنبر طالت ما يزيد عن ثمانية وعشرين إطارا إداريا وتقنيا، ومراجعة عقود مع شركات خدمات متعاقدة مع المستشفى، لكن بدل أن تُطفأ النار، زاد الغضب الشعبي اشتعالا وقد قال أحد المواطنين المحتجين لـ «الصحيفة»: «الإعفاءات اعتراف بوجود الخلل، لكن ماذا عن المسؤولية السياسية؟ من يحاسب الحكومة ورئيسها الذي هو نفسه رئيس جماعة المدينة؟»

في 20 شتنبر، أعلنت السلطات المحلية منع أي تجمع احتجاجي جديد أمام المستشفى ومحيطه، بعد تداول أخبار عن وقفة ثانية والقرار عكس عجز الحكومة عن إخماد الغضب بالسياسة فلجأت إلى المقاربة الأمنية، لكن هذا المنع أعطى للغضب بعدا سياسيا جديدا لم يعد مجرد ملف طبي، بل صار سؤالا عن حرية الاحتجاج وحق المواطنين في التعبير عن سخطهم.

في هذا السياق، أدلى أحد مسؤولي النقابة المستقلة لأطباء القطاع العام

بأكادير بتصريح لـ «الصحيفة» قال فيه: «الحكومة تتحدث عن خطط إصلاح منذ عشر سنوات، لكننا في الميدان نشتغل بلا أدوات، الممرضون يعملون بأعداد أقل من نصف المطلوب، الأطباء يضاعفون الحراسة حتى الانهيار، والأدوية تنقطع لأيام، هذه ليست أزمة تقنية، بل انهيار ممنهج».

زحف الاحتجاجات لمستشفيات المملكة

لم تكن مأساة أكادير حدثًا معزولا، بل جرس إنذار فضح أعطاب المستشفيات العمومية الممتدة في مختلف جهات المغرب، فاضطرار وزير الصحة أمين التهراوي إلى النزول إلى عين المكان بأكادير ليعلن إعفاءات إدارية عاجلة قدمت كاستجابة لمطالب المحتجين سرعان ما التقطها المواطنون كإشارة إلى أن حكومة «الكفاءات» لا تتحرك إلا حين يشتعل الشارع، وهو ما جعل مدنا أخرى تدخل على الخط ،وترفع نفس الشعارات التي تذهب في اتجاه أن الحق في الصحة ليس منّة ولا ترفا، بل حق دستوري لا يمكن التلاعب به.

في الدريوش، حيث حل الوزير بعد ذلك بأيام، ظهر المشهد أكثر قسوة فبينما كان يتفقد ورش بناء مستشفى جديد ضخم بطاقة 250 سريرا وبكلفة تناهز 560 مليون درهم، على مساحة تفوق 160 ألف متر مربع، اصطدم مباشرة بشكايات السكان من وضع المستشفى الإقليمي القائم، وهناك مواطنون لم يترددوا في مخاطبته علنا أمام الكاميرات: «سيدي الوزير، ما فائدة هذه المشاريع إذا كنا لا نجد طبيبا واحدا في الليل؟» سيدة مسنّة كانت ترافق حفيدها المريض قالت إنهم انتظروا خمس ساعات كاملة دون أن يعاينهم طبيب، قبل أن يُطلب منهم التوجه إلى الناظور.

> **ما حدث في أكادير كان الشرارة، وما جرى في الدريوش وتطوان كان الدليل على أن الأزمة عامة وليست محلية، فالوزير لم يصادف فقط أوراشا كُبرى ينبيها المقاولون، بل واجه وجوها غاضبة لمواطنين يحملون ملفاتهم الطبية بأيديهم، يطالبون بالكرامة والحق في العلاج، وإذا كانت الإعفاءات في أكادير قد هدفت إلى امتصاص الغضب، فإن الوعود في الدريوش وتطوان لم تُقنع أحدًا، بل غذّت القناعة تميل إلى الاستعراض أكثر من الإصلاح الحقيقي**

شاب آخر أشار إلى أن والده أُعيد أكثر من مرة بسبب غياب طبيب التخدير، مما أدى إلى تأجيل عملية جراحية مستعجلة، وهذه الشهادات اختصرت حقيقة الفجوة بين وعود الاستثمار الضخم وواقع الخدمة اليومية، كذلك النقابات المحلية أكدت بدورها أن المستشفى الإقليمي يعمل بأقل من نصف الموارد البشرية المطلوبة، وأن قسم المستعجلات يُدار بطبيبين فقط، فيما العمليات الجراحية تتأجل بشكل متكرر، وبعض المرضى يختفون من لوائح الانتظار لعدم قدرتهم على الصبر أكثر، ورد الوزير كان عبر إعلان تخصيص 134 منصبا ماليا جديدا لجهة الشرق، لكن هذه الوعود قوبلت بالشك من طرف الساكنة التي اعتبرت أن الأمر يتكرر منذ سنوات دون أثر ملموس.

ولم تختلف الصورة في تطوان، ففي 25 شتنبر الماضي انتقل الوزير لتفقد مشروع المستشفى الجهوي للتخصصات الذي يُفترض أن يضم 380 سريرا ويُشكل قفزة نوعية في العرض الصحي بالمنطقة.

المشروع رغم ضخامته، يعرف تعثرات وتأخيرات متكررة، ما دفع الوزير لإعطاء تعليمات صارمة لتسريع الأشغال، لكن الوجه الأكثر قسوة ظهر في المركز الاستشفائي الإقليمي سانية الرمل، الذي يضم نحو 330 سريرا، حيث واجه الوزير شكايات مباشرة من المرضى وذويهم.

وهناك، امرأة خمسينية وقفت أمامه بملفها الطبي متحدثة عن موعد سكانير مؤجل منذ ستة أشهر، مرة بسبب عطل الجهاز ومرة بسبب غياب الأطباء، كذلك أسر مرضى آخرين تحدثت عن انتظار طويل لجلسات الأشعة الخاصة بمرضى السرطان، وعن تنقلات متكررة إلى طنجة أو الرباط لإجراء فحوص كان يفترض أن تكون متاحة محليا، والنقابات الصحية أصدرت بيانات تؤكد أن المركز يعيش اكتظاظا خانقا، وأن أقسام الولادة والجراحة تعمل بأقل بكثير من المعايير المطلوبة، إذ يُجبر الأطباء على إجراء عمليات قيصرية متتالية في ظروف غير إنسانية، فيما يعاني الممرضون من ضغط خانق بسبب الخصاص المزمن.

هذه الجولة بين الدريوش وتطوان، المضافة إلى زيارة لمستشفى مولاي يوسف والمشاريع بجهة الرباط-سلا-القنيطرة، أراد لها الوزير الوافد على قطاع الصحة أن تُظهر أن الحكومة حاضرة وقريبة من المواطنين، لكنها في الواقع أبرزت تناقضا صارخا، إذ تسجل مشاريع بمئات الملايين من الدراهم تُعرض في الخطب الرسمية، مقابل خدمات متعثرة يوميًا أمام أعين المرضى الذين يقاسون ساعات الانتظار والإهمال، والصحافة الدولية وصفت الأمر بأنه «مفارقة بلد يستثمر في البنيات الضخمة لكنه يعجز عن ضمان طبيب يناوب في قسم مستعجلات».

ما حدث في أكادير كان الشرارة، وما جرى في الدريوش وتطوان كان الدليل على أن الأزمة عامة وليست محلية، فالوزير لم يصادف فقط أوراشا كُبرى ينبيها المقاولون، بل واجه وجوها غاضبة لمواطنين يحملون ملفاتهم الطبية بأيديهم، يطالبون بالكرامة والحق في العلاج، وإذا كانت الإعفاءات في أكادير قد هدفت إلى امتصاص الغضب، فإن الوعود في الدريوش وتطوان لم تُقنع أحدًا، بل غذّت القناعة بأن الحكومة تميل إلى الاستعراض أكثر من الإصلاح الحقيقي، لذلك، لم تعد الأزمة أزمة وفيات نساء حوامل في مدينة واحدة، بل تحولت إلى قضية وطنية تُساءل أولوية السياسات العمومية، وكيف تُصرف مليارات الدراهم على مشاريع كبرى، بينما أبسط الحقوق، العلاجية معلقة بين المواعيد المؤجلة وأبواب المستشفيات المغلقة؟

كل الأخبار...
في تطبيـق واحـد

خبر عاجل
خدمة الخبر العاجل
تتيح لك التوصل **بآخر الأخبار لحظة وقوعها**
عبر تطبيق الصحيفة

ANDROID APP ON Google play
Download on the App Store

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

نائل العيناوي...
وريث أسطورة الكرة الصفراء والشبل الذي يكبر في «عرين الأسود»

بورتريه- عمر الشرايبي

الجو صاخب في مدرجات ملعب الأمير مولاي عبد الله بالرباط بحلته الجديدة، والمناسبة هي تأهل المنتخب الوطني المغربي لكرة القدم للمرة الثالثة توالياً لنهائيات كأس العالم. وسط هذا المشهد، يلمح وجه مألوف بين عشرات الآلاف من الجماهير المغربية، يتسلل بهدوء ليجلس في مقعده لمتابعة أولى خطوات شبله في عرين الأسود.

إنه يونس العيناوي، أحد أضلاع المثلث الذهبي، أو ما كان يعرف لدى الجيل الذهبي للرياضة المغربية بـ «الفرسان الثلاثة»، البطل العالمي في رياضة التنس، الذي احتل المرتبة 14 عالمياً في عام 2002.

حينها كان نائل حديث الولادة، على ضفاف شاطئ غافا في جنوب برشلونة، يفتح عينيه على نمط حياة أب يجول ربوع العالم من أجل مداعبة الكرة الصفراء، أسطورة وطنية قضت أكثر من خمس ساعات على أرضية بطولة أستراليا المفتوحة وهي تواجه عنفوان النجم الأمريكي أندي روديك صبيحة يناير 2003.

«كنا نعيش في برشلونة من أجل تداريبي، لكن الناس هناك لا يعيشون إلا لكرة القدم. كان من الطبيعي أن يهتم بكرة القدم. أدركت أنه لا يكل ولا يتعب، ويقضي نهايات الأسبوع في لعب كرة القدم»، يقول يونس العيناوي في حوار مع مجلة ليكيب الفرنسية.

في سن السابعة، لم يلج نائل أكاديمية «لاماسيا» على خطى لامين يامال، وإنما حمل قميص «البلوغرانا» لفريق بلدة غافا الصغيرة لموسم واحد (2008-2009)، حين كان هوس «تيكي تاكا» منتخب إسبانيا أكثر جاذبية من إرسالات يونس العيناوي، التي أصبحت لاحقًا ذكريات حبيسة السنوات الأولى من الألفية الثانية.

رسم نائل لنفسه وسط ميدان به تشافي هيرنانديز، دافيد سيلفا، فابريغاس وأندريس إنييستا، جيل «لاروخا» المتوج بلقب كأس أمم أوروبا 2008 والذي أدهش العالم بعدها بسنتين في جنوب إفريقيا. ومن شب على شيء شاب عليه، اختار نائل أن يكون أندريس إنييستا قدوته الرياضية، الملهم في وسط ميدان برشلونة ومنتخب إسبانيا، صاحب الهدف التاريخي في نهائي كأس العالم 2010.

«كنا نعيش في برشلونة من أجل تداريبي، لكن الناس هناك لا يعيشون إلا لكرة القدم. كان من الطبيعي أن يهتم بكرة القدم. أدركت أنه لا يكل ولا يتعب، ويقضي نهايات الأسبوع في لعب كرة القدم»، يقول يونس العيناوي في حوار مع مجلة ليكيب الفرنسية.

«لقد حالفني الحظ لأنني نشأت وسط والدين مارسا الرياضة على مستوى عالٍ. وكان والدي يُصر على أهمية الاسترجاع. منذ وقت مبكر كنت شديد الانتباه لهذا الجانب، وأدرك تمامًا قيمة الاسترجاع في المستوى العالي. مقارنةً بفترة لعبي مع نانسي، ما تغيّر هنا هي التفاصيل الصغيرة. ففي الدوري الفرنسي الممتاز، جميع اللاعبين من مستوى رفيع، وهذه التفاصيل هي التي تصنع الفارق. والدي لا يعطيني نصائح تكتيكية أو تقنية، بل يركز على التفاصيل التي تساعدني على البقاء في القمة: النظام الحياتي، والعناية الدقيقة التي تجعلني في أفضل حالة بدنية».

عادت عائلة العيناوي إلى مدينة نانسي سنة 2009، حيث التحق الطفل نائل بمركز النخبة في «كريبس» بمنطقة إيسي لي نانسي، قبل أن يلتحق بمركز تكوين نادي نانسي لورين في «غابة هاي».

في مسار تطوره، استُدعي لأول مرة لتعزيز صفوف الفريق الرديف خلال موسم 2018-2019، وبسن 17 عامًا بدأ يفرض نفسه تدريجيًا إلى أن حمل شارة القيادة في مباراتين ضمن منافسات الدرجة الوطنية الثالثة في شتنبر 2020.

أما الانطلاقة الاحترافية فكانت يوم 31 يوليوز 2021، حين شارك لأول مرة مع الفريق الأول في مواجهة تولوز، حيث دخل بديلاً مع بداية الشوط الثاني، وبعد عشرة أيام نال أول مشاركة كأساسي أمام باستيا. أول أهدافه الاحترافية كان يوم 15 مارس 2022 ضد باريس إف سي، مستفيدًا من تمريرة حاسمة لزميله توماس باسيا، في لقاء انتهى بفوز نانسي بثلاثية نظيفة.

«نائل هدية لأي مدرب. لقد بقي معنا ليساعد النادي على الصعود من جديد. إنه شخص وفيّ»، يقول عنه ألبرت كارتير، مدرب نادي نانسي.

ولأن القصص الوردية تحمل دائمًا بعض الجوانب المظلمة، كانت خطوات «الشبل» الأولى بقميص المنتخب الوطني المغربي ممزوجة بين الحلم والكابوس الإنساني.

«كنت في غرفتي بالفندق بعد أن لعبت المباراة السابقة ضد البرازيل. فجأة رأيت التلفاز يهتز وكاد يسقط. خرجت لأفهم ما يحدث، وكان هناك ذعر كبير. لم أتوقع أبدًا أن أعيش كارثة بهذا الحجم في أول مباراة لي مع المنتخب»، يقول نائل عن أولى ذكرياته الدولية.

كان أول ظهور له مع منتخب المغرب الأولمبي في 7 شتنبر 2023، خلال الفوز على منتخب البرازيل الأولمبي بهدف دون مقابل، حين دخل اللاعب الشاب لنادي لانس في الدقيقة 89. كان يأمل في الحصول على دقائق أكثر بعد أربعة أيام ضد نفس المنافس في فاس، لكن ليلة التاسع من شتنبر ضرب زلزال مدمر البلاد، مما أدى إلى إلغاء المباراة.

في 20 يوليوز 2025، وقع نيل العيناوي عقدًا مع نادي روما لمدة خمس سنوات، حتى يونيو 2030، بمبلغ مقدر بـ 23.5 مليون أورو. وسيرتدي الرقم 8، الذي كان بحوزة إدواردو بوف في موسم 2024-2025. رقم يحمل رمزية كبيرة لدى الشاب المغربي، ليس فقط بسبب حامليه السابقين، بل لأنه مرتبط بذكريات طفولته وهو يتابع قدوته أندريس إنييستا على شاشة التلفاز.

اسم نائل «Neil» مشتق من أصل إيرلندي، وهو الصيغة الأنجليكانية لاسم Niall، الذي يعني «البطل» أو «المتحمّس»، ويرمز إلى الشجاعة والقيادة، وانتشر في أنحاء أوروبا. وفي عوالم المشاهير، هو اسم رائد الفضاء نيل أرمسترونغ، أول إنسان وطأت قدماه سطح القمر في 20 يوليوز 1969.

بعد موسمين كاملين مع نادي لنس الفرنسي، أصبح اللاعب المغربي الرابع الذي يرتدي ألوان «الجيالوروسي»، بعد الحسين خرجة وإسماعيل الحميدات، إلى جانب المدير الرياضي الحالي لنادي أولمبيك مرسيليا مهدي بن عطية، قائد «الأسود» السابق.

على غرار باقي مزدوجي الجنسية، حضرت الأعين التقنية للطريقة الأمثل للاستفادة من خدمات اللاعب الشاب داخل منظومة الفريق الوطني. بدأ العمل الفعلي في ديسمبر 2023، حين تم استدعاؤه ضمن قائمة أولية ضمت 55 لاعبًا من قبل وليد الركراكي للمشاركة في كأس الأمم الإفريقية 2023 في كوت ديفوار، لكنه لم يكن ضمن الرحلة إلى سان بيدرو.

رغم ابتعاده عن دائرة الضوء بعد «الكان»، تأكد في 21 غشت 2025 عبر الصحافة الفرنسية أن نائل العيناوي قرر الانضمام إلى المنتخب المغربي، كما فعل والده حين دافع عن قميص الوطن في «كأس ديفيس» مع كريم العلمي وهشام أرازي. وفي 28 غشت 2025، تأكد الخبر رسميًا بعد إعلان الركراكي لقائمة اللاعبين لمباريات تصفيات كأس العالم 2026 في شتنبر.

في 5 شتنبر 2025، شارك كأساسي ضد النيجر في تصفيات كأس العالم 2026، ولعب المباراة كاملة، وانتهت بفوز المغرب 0-5، مما ضمن تأهل «أسود الأطلس» رسميًا إلى كأس العالم 2026 كأول منتخب إفريقي.

اسم نائل «Neil» مشتق من أصل إيرلندي، وهو الصيغة الأنجليكانية لاسم Niall، الذي يعني «البطل» أو «المتحمّس»، ويرمز إلى الشجاعة والقيادة، وانتشر في أنحاء أوروبا. وفي عوالم المشاهير، هو اسم رائد الفضاء نيل أرمسترونغ، أول إنسان وطأت قدماه سطح القمر في 20 يوليوز 1969.

نائل العيناوي ليس مجرد لاعب كرة قدم صاعد، بل هو مثال حي على إرث رياضي يمتد من الأب إلى الابن، حيث تتلاقى الشجاعة والإصرار مع الطموح الوطني. كل خطوة يخطوها على أرضية الملعب تحمل ذكريات الماضي، ورؤية لمستقبل يطمح فيه إلى المجد القاري والعالمي.

كبر الشبل الصغير ومعه زادت آمال جيل جديد في تتويج ب «الكان» ليلة 18 يناير 2026.. فهل يزأر نائل كما فعل يونس ذات عشية في مركب الأمل؟

الصحيفة
ASSAHIFA.COM

#assahifa
www.assahifa.com

اكتشف...
النسخة الإنجليزية

#assahifa_english
ASSAHIFA
ENGLISH